

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".. خاصة بالاعضاء

العدد التاسع عشر السنة الثامنة والعشرين أكتوبر (النصف الأول) ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

الوحدة الوطنية درع الدفاع وسيف الهجوم

بدأ المجلس المركزي الفلسطيني أعماله اليوم، الخامس عشر من اكتوبر متجاوزا كل محاولات تاجيله او تعطيله. وحين اقر المجلس جدول اعماله، كان البند المتعلق بتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، يشكل الجامع المشترك لجميع البنود الاخرى.

فالانتفاضة الجبارة، لا يمكنها التصاعد والتطور بعيدا عن التلاحم والتكافل بين كل الفصائل وقوى وفعاليات شعبنا الفلسطيني.

والمقاومة المسلحة الباسلة.. وفرسان الكفاح المسلح، الذين يجابهون القبضة الحديدية لسلطات العدو الصهيوني، يدركون اهمية توجيه البنادق كل البنادق نحو العدو الصهيوني.

والاسرى الابطال، الذين يحولون الزنازين وباحات السجون الى ساحات معارك، يواجهون فيها بطش العدو وغطرسته بالتحدي الشجاع وبسلاح الجوع وبالمعدة والامعاء الخاوية، المملوءة بارادة التحدي وصلابة الصمود، يدركون ان قوتهم وصلابتهم، انما تنبع من موقفهم الموحد.

ومسيرة التسوية، لا يمكن ان تسير وأن تتخطى حواجز والغام مؤامرة العدو الصهيوني وحلفائه، دون ان يكون المفاوض الفلسطيني مرتكزا على الجدار الصلب للوحدة الوطنية.

لقد ركز المجلس المركزي الفلسطيني على اهمية سلاح الوحدة الوطنية الفلسطينية الفعال، الذي يشكل لقضيتنا ولشعبنا درع الدفاع الواقي وسيف الهجوم والاقتحام.

فالعدو الصهيوني الذي يدرك خطورة سلاح الوحدة الوطنية الفلسطينية، يحاول باستمرار تدمير هذا السلاح الفعال، ليضمن هيمنته وسيطرته على الارض الفلسطينية. يخوض معركته ضد الوحدة الوطنية الفلسطينية على عدة جبهات:-

١ - فعلى جبهة الارض يحاول التمييز بين القدس وبقية الارض الفلسطينية، ثم يعلن أنه يريد التخلص من قطاع غزة، لدرجة دفعت الفاشستي الجديد رابين، ان يتمنى لها الغرق في البحر، ويتحدث في الضفة الغربية عن مستوطنات امنية وسياسية. ثم اخذ يطلق عليها مؤخرا اسم القرى والبلدات اليهودية في يهودا والسامرة.. أما الارض المحتلة عام ١٩٤٨ فهو لا يعترف باغتصابها.

٢ - اما على جبهة الشعب، فان تاثير الجغرافيا على الديمغرافيا، توضح التصنيف الأولي لاسس التجزئة الصهيونية للشعب الفلسطيني. فبانطلاقة العدو من الفكر الصهيوني العنصري، الذي يعتبر ان فلسطين ارض بلا شعب، فانه يتعامل مع شعبنا كسكان على ارض "اسرائيل الكبرى". المواطنون في الجليل والمثلث والنقب من ابناء

البقية ص 22

قضايا تنظيمية

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

. الحلقة الثالثة .

■ استهل (نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية) بمقدمة أبرزت الحكمة والهدف من وجود هذه اللجنة. وهما أمران يرتبط بهما تماما وجود اللجنة ومعناه وبالتالي يرتبط بهما تفسير عملها وتحديد مهامها ونظامها وكافة النصوص المتعلقة بها.

وقد أكدت المقدمة على حكمة وجود اللجنة بالنص على ان قرار المؤتمر العام الخامس بالتأكيد على تشكيلها قد جاء: (ليعكس اهتمام المؤتمر بضرورة ترتيب الاوضاع الداخلية للحركة ومراقبتها على الأصعدة الادارية والتنظيمية والعسكرية والسياسية والفكرية ودفعها نحو الافضل والارتقاء بها الى المستوى الذي تتجسد فيه ممارسة المؤسسات الحركية والاطر القيادية بالالتزام بالنظام الاساسي وتطبيقه نصا وروحا).

ويبرز هذا النص الابعاد التالية:

أ- تسوية حياة الحركة وسلامتها.

ب - الارتقاء بها.

جـ - الارتقاء بها الى المستوى الذي تتجسد فيه ممارسة المؤسسات الحركية والاطر القيادية.

د- الالتزام بالنظام الأساسي وتطبيقه نصا وروحا.

وبالنسبة للبعد (أ) هو سوية حياة الحركة وسلامتها فهي السلامة والسوية الشاملة على الاصعدة التنظيمية والعسكرية والسياسية الفكرية. والمقصود بالتعداد والتخصيص هنا هو ابراز الشمولية من خلال عدم اغفال أي بعد من أبعاد حياة الحركة.

كذلك فان محل سوية حياة الحركة وسلامتها هو الاطر وآلية العمل والعضوية والاعضاء والاختصاصات.

وبالتأكيد فان هذه السوية وهذه السلامة، يقع عليها دور لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية من خلال طبيعة اختصاصها وسلطتها. أي أن كافة أطر الحركة معنية بهذه السوية ولكن كل وفق دوره واختصاصه وصلاحياته بحيث يتحقق التكامل والترابط بين الادوار المعنية المختلفة.

أما البعد (ب) فيظهر بالخصوص من خلال عبارة ودفعها نحو الافضل وهو معنى الارتقاء الذي جاء في العبارة المتصلة ليحدد مسار الارتقاء.

ان المعنى بدفعها نحو الأفضل، هو الارتقاء من حيث الأساس والمبدأ، والارتقاء يعني رفع المستوى وتحسين الأداء كما يعني التطور والقدرة على تلبية متطلبات الواقع.

ويأتي بعد ذلك البعد (جـ) في هذا التصنيف ليبرز البعد المؤسساتي ومن خلال الأطر للعمل الحركي وللحياة الحركية.

ثم البعد (د) ليحدد الكيفية من خلال الالتزام بالنظام الأساسي وتطبيقه نصا وروحا.

اذن تتلخص حكمة وجود هذه اللجنة كما ارادها المؤتمر العام وفقا لمقدمة نظامها المقرة والموافق عليها أصولا بسوية حياة الحركة وارتقائها وبعدها المؤسساتي وتقيدها بنصوص النظام الأساسي.

وهذه الحكمة بحد ذاتها تجعل عمل اللجنة أوسع من مجرد مراقبة التزام الأطر المعنية بالنظام الأساسي وانما تجعل هذا العمل يتخطى ذلك ليدخل في بعد الحياة الحركية بحد ذاتها وتطبيقها للبرامج والخطط والقرارات. ومن البديهي أن يكون ذلك دون تخطي السلطات والاختصاصات والصلاحيات التي قررها النظام الأساسي.

اما الهدف من هذه اللجنة وفقا لمقدمتها فانه يتلخص بالبنود التالية:

(١- الالتزام بمبادىء الحركة وأهدافها وأساليبها من قبل الاطر القيادية في كل أعمالها ونشاطاتها.

٢- الالتزام بالبرنامج السياسي وبالقرارات الصادرة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري واللجنة المركزية.

٣- توفير حياة داخلية سليمة وصحية داخل أطر الحركة ومؤسساتها تكفل للعضو حق المشاركة في اتخاذ القرارات، وابداء الرأي وتوفر له الحماية التي نص عليها النظام الاساسي).

ان تحديد الأهداف يعني بلورة جوهر الحكمة لتصبح قابلة للممارسة والتطبيق. وبذلك فان الاتصال بين الحكمة والاهداف هو اتصال وثيق بحيث أن الفصل الجوهري يصعب بينهما من زاوية منطقية. اما التمييز هنا فهو التمييز بين الحكمة وبين صياغتها بطريقة قابلة للتطبيق والممارسة وهو المعني به الأهداف.

ويتضح من هذه البنود أن الهدف الأول هو: الالتزام بمبادىء الحركة وأهدافها وأساليبها من قبل الاطر القيادية في كل أعمالها ونشاطاتها.

ومن الطبيعي أن يعني التزام الاطر القيادية أيضا الزامها وضبطها للأطر الدنيا أو للأطر الأدنى عموما بحيث تتقيد بالالتزام ذاته.

والالتزام المعني هنا هو الالتزام بجوهر الحركة أو بفكرتها الأساسية التي بنيت عليها ومن أجلها. والالتزام بالفكرة بهذا المعنى هو الأصل وهو الأساس لان الخلل فيه يعني الخلل في كل شيء.

ان فقدان الفكرة المستخلصة من خلال مبادىء الحركة وأهدافها وأساليبها يعني نفي الحركة من أساسها أي من خلال الخلل بمبدأ وجودها ومبرره.

وجوهر الفكرة التي جسدتها فتح هي الوطنية الفلسطينية ذات البعد القومي التي تواجه المشروع الصهيوني. وهذا الجوهر هو الذي يكتسي بالأساليب والبرامج المناسبة وفقا لمراحل النضال من أجل الأهداف الثابتة والنهائية.

ولا يكفي الالتزام الكيفي بالفكرة بل يجب الالتزام بها من خلال الصيغة التي حددها النظام الاساسي عبر تحديده للمبادىء والاهداف والأساليب.

وهذا الالتزام أمر واجب على كل الأطر وتقوم لجنة الرقابة الحركية بمراقبة التقيد به على وجه الخصوص من قبل الأطر القيادية في كل أعمالها ونشاطاتها.

ان التثبت من هذا التقيد من خلال المراقبة هو أحد أهداف وجود هذه اللجنة وعملها. ومما لاشك فيه ان تحقيق التقيد يستلزم هذا الدور للجنة كما يستلزم الادوار الاخرى. ودور هذه اللجنة لا يتوافق عند حدود التثبت من التقيد أو عدمه بل من واجبها الرجوع الى المجلس الثوري لكي يصار الى انهاء عدم التقيد أو أي مظهر من مظاهره والوصول الى اتخاذ الاجراءات المناسبة سواء العقوبات بحق المخالفين أو منع الآثار المترتبة وازالة النتائج لعدم التقيد هذا. وكل ذلك ضمن الاصول الحركية.

اما الهدف الثاني وهو (الالتزام بالبرنامج السياسي، وبالقرارات الصادرة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري واللجنة المركزية).

ان الالتزام بالبرنامج السياسي والنظام الاساسي هو في واقع الأمر أحد المستلزمات العملية للالتزام بجوهر الحركة. وهو الهدف المباشر لجانب الرقابة الحركية من عمل لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية. والأصل في عمل اللجنة هو الرقابة على تنفيذ قرارات المؤتمر العام بما فيها من برامج وكذلك قرارات المجلس الثوري والتقيد بنصوص النظام الاساسي واللوائح المقرة من قبل المجلس الثوري. اما مراقبة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية فهو في الحقيقة من شأن اللجنة المركزية بصورة أساسية وذلك من خلال الرقابة التي تمارسها السلطة التنفيذية في الحركة، فالرقابة أنواع، منها رقابة الأطر ذات الصلاحيات والسلطات التشريعية ومنها رقابة الأطر التنفيذية أثناء عملية التنفيذ بحد ذاتها. وقرارات اللجنة المركزية هي قرارات تنفيذية تعني اللجنة المركزية مباشرة في تنفيذها لقرارات المؤتمر والمجلس والخطط والبرامج. الا أن تقيد الاطر وأعضاء اللجنة المركزية بقرارتها يتخذ في بعض أبعاده الصلة بتطبيق قرارات الاطر التشريعية وهو الأمر الذي يتصل بعمل لجنة الرقابة الحركية ومهماتها.

ويبقى الهدف الثالث وهو (توفير حياة داخلية سليمة وصحية داخل أطر الحركة ومؤسساتها تكفل للعضو حق المشاركة في اتخاذ القرارات وابداء الرأي وتوفر له الحماية التي نص عليها النظام الاساسي). ويتضح من خلال هذه الصياغة ان ثمة بعض التكرار الذي لا مبرر له فان توفير حياة داخلية سليمة وصحية هو امر منوط بالنظام واللوائح، والالتزام بالنظام والقرارات بما فيها اللوائح يؤدي هذا الغرض. ولكن المعني بصورة أساسية من هذا البند هو الجزء الثاني من صياغته والمتعلق بعمل اللجنة في جانب حماية العضوية، وبالعموم فان حماية العضوية تعني ضمان توفير حقوق العضوية المنصوص عليها في النظام على أساس قيام العضو بواجباته وعدم ارتكابه للمخالفات وأن يكون أي اجراء بشأن مساسه او اخلاله في حدود ذلك المساس او الاخلال ووفقا لما يسمح به النظام.

وكذلك ضمان التقيد بالقواعد الاساسية كقاعدة الحرية والمساواة التي يفرضها نظام وجوهر الحركة وانعكاس هذا التقيد حيال الأعضاء وحقوقهم.

لقد أبرز نص هذا البند ثلاثة أمور هي:

أ- أن يكفل للعضو حق المشاركة في اتخاذ القرارات، والمقصود كل ضمن اختصاصه وفي نطاق صلاحياته وصلاحيات اطاره.

ب - وان يكفل له ابداء الرأي دون أية محاسبة او تبعات يتحملها لابدائه رأيه، ووجهات نظره وفقا للأصول.

وهنا فان التقيد بالاصول الحركية هو شرط ذلك الجانب الواسع جدا من حرية التعبير وابداء الرأي لكي يكون هذا التعبير والرأي في الاطار البناء باتجاه أهداف الحركة وتنفيذ برامجها من جانب وفي الاطار البناء باتجاه عدم جواز أن يقوم أحد بوضع أي قيد على رأي أحد آخر من أعضاء الحركة.

جـ - توفير الحماية التي نص عليها النظام الاساسي وهي حماية العضوية بمعنى ان لا يفصل او يهمل او يجمد الا بعد التحقيق معه ومحاكمته وادانته من قبل محكمة حركية.

والحماية هنا هي الحماية الداخلية وهي غير ذلك الجزء من الحمايات الثلاثة في النظام السابق، والذي كان يعني الحماية الخارجية الاقتصادية والسياسية ضمن امكانيات الحركة ولدى وقوع أي ضرر للعضو نتيجة لعضويته.

ان الحكمة والأهداف لوجود لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية هي الاساس في تحديد دورها وطبيعته وصلاحياتها. وهي أمور تشكل جوهرا أساسيا لها ■

موضوعات من الانتفاضة (٢٥)

الانتفاضة وثورة المتعقلين

■ مكامن القوة لدى الشعب، فيه تكمن القدرتان.. القدرة على المواجهة، والقدرة على التجاوز، وفي كل أوقات الضرورة أو في المحطات اللازمة، كان دائما لشعبنا البطل وجوده ودوره وعطاءه الثابت دفاعا عن الثورة والانتفاضة، أو تمسكا بحقوقه الوطنية في وجوه الخصم، أو التزاما بالدفاع عن ثورته للخروج من مازق ما.. وكما يقال كم من مازق مرت به ثورات الشعب الفلسطيني، ولكن في كل مرة كانت الجماهير بتحملها وايمانها وثباتها تطل بعطائها الثابت حتى يتم تجاوز المازق، أو على الأقل التخفيف من آثاره السلبية الى أقل قدر ممكن. واليوم والجماهير الفلسطينية في الشوارع والمدن والقرى والمخيمات، تتضامن بأسلوبها الانتفاضي مع المعتقلين والأسرى، الذين يمارسون بدورهم اضرابا عاما مفتوحا، لتحسين أوضاعهم وشروط الاعتقال، لتثبت جملة من الحقائق الأولية والهامة:

. أنها ألقت مزيدا من الضوء على كذب تلك الدعاية التي مارسها حزب المعراخ، والامريكيون ومعهم عرب امريكا، بتركيز (لا مبرر له) على الاختلاف النوعي بين اسلوب الحكم الذي مارسته حكومة اسحق شامير وما ستمارسه حكومة اسحق رابين العمالية، فجاءت جثث القتلى، وعشرات بل مئات الاصابات بين صفوف الشعب الفلسطيني، ومنذ أسبوعين، لتدل وبدون زيف على تلك الشراكة العقيدية في الفكر والسلوك، ما بين صقور الليكود بقيادة شامير، وبين الصقر المعراخي الذي تجسده افكار وسلوكيات اسحق رابين، الذي لم يتوان وهو الذي يقود وزارة الدفاع عن اصدار أوامر اطلاق النار واستخدام العنف الشديد في مواجهة الجماهير العزلاء للانتفاضة. ان الدور الأمني (القمعي) سيظل المعيار الفعلي لأي خلاف بين القوى المختلفة في الكيان الاسرائيلي. لأن الامن كأداة قمع واحتلال، يشكل جوهر الصراع، والاختلاف في كيفية تناوله سيظل المعيار الوحيد لمن هو مع الاحتلال وبقائه واساليبه ولمن هو حقا يدعو للسلام الحقيقي والعادل. ورابين الذي أجاد عزف اسطوانة (محبته ودعوته للسلام) والتي تجد وقعا مطلوبا لدى الاذن الامريكية وبعض الأذان الغربية، يجد الآن نفسه وحكومته ومعه بشكل رئيسي الحكومة الامريكية.

أمام مازق من نوع خاص، لا تجدي معه تلك المراوغات التي مورست في أروقة الاماكن التي دارت بها مفاوضات السلام حتى الآن، والتي لم تقدم أي شيء ملموس على طريقة التعامل الصادق مع جوهر الأزمة بل وضعت بسلوكها المراوغ ونهجها الامني مسيرة السلام في اختناقات المآزق المتوالية. ولعل المعيار الحقيقي للتوجه الفعلي نحو السلام، يكمن في لجم العقلية والممارسة الامنية للحكومة وقوات الاحتلال، وخصوصا عقلية وممارسة اسحق رابين نفسه، صاحب هذا الاتجاه والسلوك، وبنفس المقدار تتوجه هذه المطالبة الى الادارة الامريكية باعتبارها راعية مؤتمر السلام، مطالبينها بالكف عن لعبة المعايير المزدوجة، وعمليات غض الطرف عن السلوك العدواني لقوات الاحتلال، طالما أن هذه السلوكيات تقود الى عرقلة عملية السلام أو على الأقل تضيق والى حد كبير هامش الحركية السياسية للمفاوض الفلسطيني، الذي لن يستطيع أن يتجاهل العنف والمواجهة الشديدة التي تتعرض لها جماهير الانتفاضة، وحتى أن يدعوها لدعم علمية السلام!!؟

كما أن المواجهات اليومية قد خرقت تلك الغلالة الباهتة التي يحاولون القاءها على النظام الدولي الجديد!!؟ باعتباره النظام الأمثل لتثبيت حقوق الانسان والدفاع عنها؟ وحقا.. أين هي حقوق الانسان على

المستوى الفلسطيني، هل هي موجودة داخل سجون ومعتقلات الكيان الصهيوني؟!. أم تكمن في القمع الشديد الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد المعتقلين والأسرى الذين يعدون بالآلاف وضمن ظروف لا انسانية وبدون حقوق تكفلها المواثيق والاعراف الدولية.

. ان الاستجابة الجماهيرية الواسعة لعمل قوانين وأشكال الانتفاضة، وعلى هذا الشكل الشعبي الواسع، قد شكل جوابا ميدانيا وعمليا مفحما لتلك الابواق والاصوات الخانعة، التي ملأت بضجيجها الاسماع في الاشهر الماضية، بدعاويها المغرضة حول اختناق الانتفاضة وانتهائها، ولقد ثبت أن تلك الدعاوي لم تكن على الاطلاق تملك نية حسنة، بل كانت تريد أن تبث اليأس والاحباط أمام الجماهير والقوى السياسية لتقول لها، الآن لا يوجد أي عامل من عوامل القوة في جهتنا فلنقبل بأي شيء، أي شيء ولنسلم تماما لكل الشروط والافكار التي يطرحها الكيان الصهيوني والنظام الدولي الجديد!!؟. كما اثبتت الانتفاضة من جانب آخر، روعة تطبيقها لقوانين العمل الانتفاضي التي مورست طوال السنوات السابقة، بالانتقال بالحركة الشعبية من منطقة الى أخرى.. ومن مدينة الى أخرى ومن القطاع الى الضفة الغربية، في تناغم شديد، يتيح التعاون ويعطي الراحة لمنطقة ما، بعد أن ينتقل مركز الحدث لمنطقة أخرى. وفي لحظة ما وتاريخ ما، تتجمع كل المناطق والقرى والمدن (الضفة والقطاع) في حركة واحدة تطالب بالأفراج عن المعتقلين والأسرى، وفي هذا المجال يكون من المفيد أن تعمل قيادة الانتفاضة، على تحريك الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وفي حدود مهام الدعم والاسناد اجتماعيا وسياسيا.

وان ترفع هناك الشعارات والمواقف التي تؤكد وتربط بين عمل الانتفاضة لحرية الاسرى والمعتقلين وبين الهدف النهائي بدحر الاحتلال عن الاراضي المحتلة لعام ١٩٦٧.. ان ابتكار الصيغ العملية الملائمة ممكن جدا على ضوء الخبرات العظيمة لعمل السنوات النضالية السابقة، وعلى ضوء واقع واحتياجات النضال الفلسطيني في ظل سير مؤتمر السلام.. وليبقى مطروحا أمام الجميع الهدف النهائي لعمل الانتفاضة وتركيز كل الانظار باتجاهه، وهو ما يضيق الى أقصى مدى ممكن، أساليب وأشكال المناورة التي يتسلح بها المفاوض الاسرائيلي، وتشكل أداة ضغط قصوى ومؤثرة على مدى التزام الراعي الامريكي لعملية السلام!! ومن جانب تعين آخر المفاوض الفلسطيني على الربط بين (حقوق الانسان واجراءات القمع والاضطهاد للشعب وللاسرى والمعتقلين) وربط كل ذلك بالابعاد الاعمق وخصوصا دحر الاحتلال كجوهر لعملية السلام وكأساس لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

ويظل فعل الناس حقيقة للعطاء الفلسطيني المتواصل حتى تحقيق هدفه الوطني، يظل المعين الذي لا ينضب للتواصل والمواصلة، وعدم الرضوخ لمنطق الغزو. ان الفعل الفلسطيني فعل قوي بارتكازه الى شعب يملك خبرة ومراس المواجهة والمواصلة والتمسك الحازم بالهدف الوطني، وكلها حقائق تزيل عشاوات، يحاول البعض أن يثبتها كحقائق للرضوخ الى المنطق الاسرائيلي الامريكي.. وفي المقابل يجد المناضلون في تجدد الانتفاضة وتواصلها أرضا صلبة للتمسك بالثوابت والدفاع عنها، وخصوصا أننا أعطينا وقدمنا الكثير. والمطلوب الآن، هو بالضرورة، أن يقدم الكيان الاسرائيلي على تقديم التطبيق العملي للقرارات الدولية التي قام على أساسها المؤتمر.

وأيضا.. ثمة شعار دحر الاحتلال

قيمة أي شعار، أنه ينبع من قضية عادلة وواضحة، وأن يمس قضية وطنية عامة، وان يكون بسيطا واضحا ذا تاثير عميق على الانسان الملتقي، والشعار الذي ارتفع في الأونة الاخيرة، لعمل الانتفاضة (شعار التضامن مع الاسرى والمعتقلين) يملك كل المواصفات السابقة.. كما يملك تأثيرا مباشرا على المستوى السياسي في الصراع مع الكيان الاسرائيلي، اذ أنه يدخل صميم في موضوعة حقوق الانسان، التي يقول عنها دعاة النظام الدولي الجديد، أنها الأساس الاخلاقي لنظامهم الجديد!! كما استخدموها كشعار براق للتدخل في العديد من البلدان لحماية حقوق الانسان كما قالوا.. كما أنها قضية من القضايا المركزية التي طرحها المفاوض الفلسطيني على طاولة اجتماعات مؤتمر السلام. وأمام احراج طرحها المفاوض الاسرائيلي. وكالعادة المستمرة، قامت الحكومة الاسرائيلية بعمليات التفاف ماكرة من حول الموضوع والفكرة، عندما أطلقت على دمفتين عددا من المعتقلين، في المرة الاولى ٨٠٠ وفي الثانية ٦٠٠، وفي شروط أن لا يكون المطلق سراحه قد أدين أو ساهم بعمليات قتل (عمليات فدائية).. وجوهر المكر والمراوغة هنا (أن الكيان الاسرائيلي حاول الايحاء بهذين الرقمين، لمن لا يعرف

حجم ورقم الاسرى والمعتقلين الذي بالآلاف أن يأخذ بحجم الرقمين المقدمين. والمناورة الثانية أن سلطات الاحتلال قامت وبنفس الفترة باعتقال أعداد جديدة من الفلسطينيين تقارب الأرقام المفرج عنها، في الوقت الذي تركز وسائل الاعلام الاسرائيلي والغربي على عملية الافراج متناسية ومتجاهلة عمليات الاعتقال الموازية.

وفي نفس الوقت قامت سلطات السجون ـ كتطبيق مباشر لتطرية وزير الدفاع اسحق رابين الامنية، والتي تضع مسألة الامن اولا وثانيا وعاشرا كما يقول ـ باتخاذ اجراءات وحشية جديدة ضد الاخوة المعتقلين والاسرى، حيث انطلقت شرارة المواجهة، باعتصام واضراب عن الطعام بدأته المناضلة الاسيرة عطاف عليان، ليمتد بعد ذلك الى كل المعسكرات والمعتقلات الاخرى وبحركية واحدة نفذ الابطال المعتقلون اضرابا شاملا مرفوقا باضراب عن الطعام ومطالبات سياسية، بتطبيق القوانين الدولية ولائحة جنيف عليهم كأسرى ومعتقلي حرب. وللارتباط الكلي في حركية الفعل الوطني بين من هم وراء القضبان ومن هم خارجها في السجن الكبير للوطن المحتل، ابتدأت عملية التضامن الوطني الشامل لجماهير الانتفاضة، وبذلك التدرج الواعي من الأدنى للاعلى، ومن الضيق للأوسع، ومن الخاص الى العام، بتجدد هائل لقوانين عمل الانتفاضة، وتحت شعار مركزي كبير، وهو شعار (التضامن والحرية للأسرى والمعتقلين).

ونحن نضيف هنا ضرورة أن يكتمل هذا الشعار بكلمات أخرى مثل (الاستقلال والحرية للوطن والشعب. يضمن حرية المعتقلين والاسرى).. ونحن نقدم هذه الاضافة رغم معرفتنا بدقة ما يختار الاخوة في الداخل لشعاراتهم، وحساباتهم لما هو موضوعي ويملك خصوصية ما.. ولكن ما يدفعنا الى وضع مثل هذه الاضافة، والتي قد يجدون لها افاقا وصياغات اخرى، لان ما يهمنا هو الفكرة، فكرة الربط المحكم ما بين الكفاح من أجل قضية وطنية ما، وما بين القضية الكلية أو الأشمل، والمطروحة الآن على جدول محادثات مؤتمر واشنطن في جلساته المقبلة، وخصوصا الجلسة المقبلة في ٢١ تشرين أول لارتباطها بمحاولات يبذلها البعض الآن بقوة ليتم الاعلان عن شيء ما، يمكن ربطه مع عجلة اقتراع الانتخابات الامريكية التي ستدور يوم ٢ تشرين الثاني القادم. وهؤلاء هم الحريصون على خدمة الادارة الامريكية الحالية.. وخصوصا ان كثيرا من المناورات قد تجرى من تحت الطاولة للاستفراد بهذا الطرف أو ذاك، لتمرير الرؤية الاسرائيلية بما يتعلق بالموضوع الفلسطيني. وأيضا فان عملية الربط مع دحر الاحتلال، تضيف أوراق قوة جديدة للمفاوض الفلسطيني الذي يحارب على جبهته، وخاصة اذا ترافق طرح الشعار باكتماله السابق، مع وصول فعالية الانتفاضة طوال الايام القادمة الى ذرى العنفوان الجماعي أو الشامل، وهو جوهر الموضوع، ان الوعي العملي أو التطبيقي لمعطيات الايام القادمة، ودراسة اثارها وتفاعلاتها، ستقودنا الى تأكيد الأهمية القصوى للحركية الفاعلة لعمل الانتفاضة ونزول الجماهير الى الشارع مسلحة بشعار (دحر الاحتلال والاستقلال). انه الهدف الذي لابد ان تحشد له كل الطاقات وان تسخر له كل المهام، في كل الشوارع والأزقة، وفي كل بيوت المدن والقرى والمخيمات في الضفة والقطاع، وبفعل متضامن من جماهير الـ ١٩٤٨.

ان حركية بهذا الاتساع سوف تعني الكثير ليس على مستوى الكيان الاسرائيلي وكشف كل زيف أفكاره وطروحاته وأبطال مناوراته وخداعه فحسب، بل على مستوى المفاوض العربي ايضا، وعلى مستوى المعايير التي تدعو لها الولايات المتحدة.. وهو ما يقودنا الى القول ان حركية الشارع الفلسطيني في هذا الوقت بالذات ستكون ذات تأثيرات ايجابية على كثير من الجوانب، وستخدم الموقف الوطني خدمة كبيرة، ولذلك على كل القوى، وعلى كل الفتحويين، في الداخل والخارج، ان يكونوا شديدي الحماس والهمة وهم يبذلون الجهد لتحويل الوطن الى قضية واحدة، قضية (دحر الاحتلال) بوحدة وثيقة، وبروح جهادية فدائية، عرفها الفتحويون في كثير من المواقف المشابهة والتي تحتاج لاقصى قدر ممكن من العطاء والتضحية والبذل على درب حرية الوطن وتحقيق النصر.

حول الوحدة مرة أخرى

تناولنا هذا الموضوع مرات عدة، وعندما تظهر بوادر الشقاق بين هذا الفصيل أو ذاك، وبين هذا الفصل أو التيار وذاك، وفي كل مرة كنا نركز على الضرورتين الذاتية والموضوعية اللتين تبرران عدم التنازع والقتال، وضرورة تقديم وحدة الصف والأداء، على أي مشكلة خلافية، على أن تفتح أبواب الحوار الداخلي وتعبير كل طرف عن أرائه وفكره، بما لا يمس ثابتي الوحدة الوطنية وتواصل الانتفاضة، وكنا ضد الجنوح والتطرف والانغلاق لأي تيار أو فكرة أو موقف انتمائي، بل كنا نفرح فرحا كبيرا عند أي اتفاق ومع صدور أي بيان

وحدوي اتفاقي بين التيارات السياسية وخصوصا بين فتح وحماس أو غيرها من القوى الاخرى.. ولكننا كنا نفاجأ أيضا، مع كل اشتباك جديد، لاننا لا نرى أي داع للصراع الداخلي، لان هناك قضايا اتفاقية ذات أولوية حاسمة تكبر كثيرا عن نقاط الاختلاف والتنازع. وكنا ولازلنا، نرى أن اي دفع لاستبدال التناقضات والنزاعات الثانوية والصغيرة، مكان التناقض الأساسي والقضايا الكبرى، انما هو استبدال مغرض، طالما أن نتائجه تزرع الضغائن ولا تخدم قضية الشعب ولا الصراع مع قوات الاحتلال.

كما نرى أن النزعة لاستخدام السكين أو البارود أو الهجوم على أماكن العبادة، وغير تلك من الوسائل العنيفة، انما هو احلال لما هو غير معقول في مكان المعقول، والغرابة ان ذلك يتم في ظل صراع حضاري شامل يمثل صراعنا مع الاحتلال والكيان الاسرائيلي. ولا نريد أن نضع الرأس في الرمال، فذلك حصل رغم الاتفاقيات ووثائق الشرف؟ فلمصلحة من يتم كل ذلك؟ ومن هي القوة المستفيدة من تأجيج الصراع؟ ولنسأل هل يمكن لحماس ان تنهي وجود فتح بمثل هذه الطرق؟ وهل يمكن لفتح أن تلقى حماس أو غيرها بمثل هذا؟ لا.. هو الجواب السريع والحاسم، لان التجربة أفادت بأن نمو القوى الطليعية لا يكون الا بالصراع مع العدو، ومدى الالتفاف الشعبي حول التنظيم والطليعة، هكذا كانت تجربة فتح، وهكذا يعمل الفتحويون دائما، بالتركيز على الصراع مع العدو، وبالعمل الدؤوب لتوحيد كل تيارات الصف الوطني. فهل يعمل الاخرون مثل ذلك؟ والسؤال الاخير موجه بشكل أساسي لاولئك العقلاء والمخلصين في تيار حماس، وفي تيار فتح، ليبذلوا الجهد القوي في سبيل الالتقاء على ماهو مشترك، وعلى ما يؤجج الانتفاضة، وعلى ما يقوي الموقف والرقم الفلسطيني. فالمخلصون يدركون ان العدو يتربص بكل خلاف، بل انه يعمل على زرع الخلاف وتسعيره بين قوى الشعب وتياراته السياسية. والمخلصون يدركون ان الجهد الذي ينصب على اشعال الفتنة، يكون أكثر فاعلية وقدرة ووطنية وايمانا، اذا انصب على وجود الاحتلال، او على تقديم الخدمة الاجتماعية والنضالية لجماهير الشعب الفلسطيني، بدلا من الغرق في داومة الثأر والصراع الداخلي.

ان المخلصين على طرفي التيارين، لابد أن يشنوا حملة تشهيرية ضد اولئك الذين يشعلون نيران الفتنة. فبعد أن أعلنت، وثائق الشرف للاتفاقيات السابقة، نقاطا مركزية للاتفاق، وأظهرت سبل العمل المشترك أو الفردي كل في مجاله، وبدون صراعات متبادلة، ويكون الاصرار على الاقتتال لا يحمل معنى، بعد ذلك، الا الوقوف على نفس الخط والجبهة التي تقف عليها سلطات الاحتلال.

ان تعميق هذا الوعي في ذاكرة الجماهير، واظهار المصرين على الفتنة كخارجين على أهداف الشعب وعلى نصوص الاتفاقيات الثنائية، يترك مجالا واسعا للمخلصين لمحاصرة دعاة الفتنة.

ومرة أخرى نقول.. ان وجود فتح، يقرره نضاليتها ضد الاحتلال، ويقرره كفاحها وجهادها في قلب الانتفاضة، ووجود حماس انما يتقرر عبر نفس المسالك؟ اما الصراع، فلن يؤد الا الى ان تذهب شوكة الطرفين معا، والى فضاض جموع الشعب عنهما.. وهو ما يقودنا الى خلل نظرية الالغاء التي يعتقدها البعض من هؤلاء الموتورين.. ونذكرهم بأن مجرى الصراعات العظمى لا يتقرر بالقرارات الفردية والشخصية. تقوي الصراع تنمو من خلال خوض الصراع ودفع ضريبته الكبرى..

ولأن فتح كانت تبني ذاتها في ظل الصراع، وفي الالتزام بخط الشعب، فهي ستظل أمينة لهذا الخط، خط الفعل المتصاعد عبر الانتفاضة وأشكال الكفاح الاخرى، حتى يتم تحقيق هدف الشعب في الحرية والاستقلال. والفتحويون يدركون أن مقدار وحجم تبنيهم لهذه الرؤية والسلوك يكفل لهم الموقع والمكانة في قلوب الشعب والأمة.. وانه الخط والرؤيا والممارسة الملزمة بلقاء كفاحي ونضالي مع أي قوة فلسطينية، تتبع ذات الممارسة ضد العدو المشترك. ونحن نأمل من الاخوة في حماس ان يدركوا أن كفاحا وجهادا في حجم الكفاح والجهاد الفلسطيني، يتسع لكل من يريد الاسهام في المعركة، ويعمل في سبيل ذلك مخلصا. وان يدركوا ان مثل الاتجاه لابد ان يدفع للقاء مع القوة المناضلة في ساحة المواجهة وفي الاسهام بالانتفاضة وتطويرها حتى الحرية.

ولعل الفعل الانتفاضي المتوهج في هذه الايام، على مساحة الوطن الفلسطيني، يشكل ذاكرة ورؤية يستلهم منها، ثوابت اخرى للقاء والتسامح والعمل المشترك ولعله يزيح الغشاوة عن عيون البعض، فيرون النقاط الكثيرة، التي يمكن الالتقاء عليها والعمل بموجبها جنبا الى جنب. ويسعون الى تعزيز نقاط الالتقاء، وتقليص نقاط الخلاف. ان المخاطر الكبرى لمكر العدو الصهيوني ولآلته العسكرية تظل محدقة. وبداية المواجهة الصحيحة معها، تبدأ من وحدة الصف والقوى القلسطينية تحت راية العمل المشترك لتطوير الانتفاضة ودحر الاحتلال■

الإنتفاضة
الإنتفاضة

من رحم المعاناة والألم، تتجدد الانتفاضة

■ انصرم الاسبوع الرابع ودخل الاسبوع الخامس، والحركة الأسيرة في معتقلات وسجون العدو الاسرائيلي الصهيوني، مستمرة في تصديها العنيد لبطش العدو وأساليبه القمعية الهمجية، وليس لها من وسيلة سوى اعلان الاضراب عن الطعام.

لقد استطاع سلاح الجوع، الذي قام به الفرسان المترجلون، القابعون خلف القضبان من أبناء شعبنا الفلسطيني في وطننا الفلسطيني المحتل أن يحرك الشارع الجماهيري، فينطلق بكل قواه النسائية والشبابية وبفعالياته ومؤسساته الوطنية والجماهيرية معلنا وقوفه الى جانب أبنائه في نضالهم لتحقيق مطالبهم وانتزاع حقوقهم التي سلبها العدو، كما سلب قبلها حريتهم وحرية وطنهم.

لقد كانت الاستجابة النضالية لمساندة مطالب ثوار شعبنا الأسرى، واعلان هذه المطالب في كل المحافل العربية والدولية، الشغل الشاغل للجماهير والمنظمات داخل فلسطين وخارجها، حتى أن الأخ الرئيس ياسر عرفات قد شارك وبرفقته الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأعتصام الذي نظمته لجنة التضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين أمام مبنى الصليب الأحمر في عمان (٨-١٠-١٩٩٢) وتميز الفعل داخل فلسطين بالتصعيد، وبالمواجهات الساخنة مع قوات العدو الاسرائيلي التي ضربت حصارا على أماكن التجمعات وارتكبت مجازر حقيقية عندما قامت باطلاق الرصاص على المتظاهرين الفلسطينيين مما أدى الى استشهاد أعداد كبيرة من شعبنا.

ان هذا التحرك، جعل العدو، يعيد حساباته باتجاهه، ويرى فيه خطر تأجج (الانتفاضة) وعودتها الى عنفوانها الأولي وبما يحمله ذلك العنفوان من اشارات ودلائل، لا يريدها ولا هو بقادر على طمسها ان قامت من جديد!!

لقد استطاع الثائر الفلسطيني - وهو أسير داخل السجون - ان يكشف قناع الزيف عن وجه (الحكم الاسرائيلي) ويظهره على حقيقته كمجرم حرب، وقاتل أطفال، وعنصري حاقد. ويقدم هذه الحقيقة للرأي العام العالمي، الذي كاد أن ينسى في خضم الكلام المعسول والمناورات الكلامية، والدعاية الأمريكية، المظالم والانتهاكات للحقوق وعدم الامتثال للمعاهدات الدولية وعدم الاعتراف بالقرارات الدولية، والتي هي سمة من سمات الكيان الصهيوني على أرضنا الفلسطينية.

لقد أجج الموقف البطولي المحطم لقيود السجن وقضبانه، شعلة الانتفاضة، وصعد من وتيرتها، وكما أشارت صحيفة (يديعوت أحرنوت) الاسرائيلية بتاريخ ١١-١٠-١٩٩٢ تعليقا بعنوان (الاضراب نجح والشارع نهض) جاء فيه: (اضراب السجناء الأمنيين حسب ما خططت له منظمة التحرير الفلسطينية حقق أهدافه. لقد تجاوز جدران السجون ونجح في اشعال الشارع الفلسطيني وأحدث اضطرابات واسعة تذكر بالمظاهرات في بداية الانتفاضة).. وأضافت: (لقد نجح القادة الفلسطينيون في تجاوز خلافاتهم وظهر الشارع الفلسطيني موحدا مرة أخرى..)

ويكتب داني روبنشطاين بصحيفة هارتس ١١-١٠-١٩٩٢ تعليقا تحت عنوان: هل تعود الانتفاضة؟.. جاء فيه (أحداث الأيام الأخيرة في المناطق تذكرنا بما يحدث في الضفة الغربية وغزة في خريف ١٩٨٧، حين اندلعت الانتفاضة ومثلما حدث في ذلك الوقت، نشهد الآن أحداث شوارع عنيفة، وتجري كل يوم تقريبا مظاهرات ومسيرات جماهيرية، لم نشهد لها مثيلا منذ فترة طويلة. ان أساس المبادرة الآن كما كان في السابق، يأتي من جانب نشطاء المنظمات الفلسطينية، وهؤلاء يجرون وراءهم الشارع والمجموعات الوطنية..).

ويضيف المعلق:(ان الأمر الأهم هو مظاهر التضامن مع السجناء التي يبديها الجمهور الواسع، هذه المظاهر هي التي تؤدي الى اندلاع الأحداث الجماهيرية العنيفة..).

ويقول المعلق: (الظروف السياسية اليوم مختلفة عما كانت عليه قبل خمس سنوات. اليوم تجري مفاوضات سلام مع وفد فلسطيني من المناطق، ولكن حاليا هذه المفاوضات لا تحمل معها بشائر، ولا يشعر بها أحد في

الإنتفاضة

الساحة، الانفجارات العنيفة اليوم، ربما تشكل دليلا جيدا على أن التوقعات الكبيرة لدى الفلسطينيين في بداية المسيرة تحولت الى خيبة أمل!!).

ان الخوف الكامن في النفسية الصهيونية، من التحرك الجماهيري الفلسطيني الواسع واقدامه على الاستشهاد الجماعي مما يؤدي الى زلزلة البنيان الصهيوني، جعل قادة العدو يسارعون الى التلويح بالعصا وبالجزرة حتى يتمكنوا من السيطرة على الاوضاع وتسخيرها لصالحهم.

فهم من جهة يعلنون - وكما أكدت ذلك المصادر العسكرية - ان الجيش "الاسرائيلي" عزز قواته في المناطق، وأنه سيتصرف بقبضة من حديد ضد المخلين بالنظام، وسيعمل بحزم ضد كل تجمع جماهيري..

والأدهى أن تصدر الأوامر من الارهابي (اسحق رابين)، والذي حاول البعض- تسويق صورته المزيفة - واظهاره بصانع السلام!!! اسحق رابين، وزير دفاع العدو، ورئيس حكومته، يعلن أن جيش الاحتلال الاسرائيلي أمر باستخدام كافة الوسائل المتاحة للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية التي بعثت بها الروح من جديد اثر الاضراب الذي يخوضه السجناء الفلسطينيون المعتقلون في السجون الاسرائيلية. وفي ذات الوقت الذي يستخدم فيه القوة واطلاق الرصاص على الجماهير العزل من سلاح يدعي ان حكومته ستواصل التفاوض مع الفلسطينيين!!.. ولعلنا نقول اليوم: التفاوض على ماذا؟!..

أما على صعيد التهدئة، فنسمع ان وزير شرطة العدو يعلن خلال الاتصالات التي أجراها مع ممثلي السجناء أنه مستعد للعمل بشكل فوري من أجل تحسين ظروف السجن.. ويحاول موشه شاحل وزير الشرطة (الايهام بأن اضراب السجناء الامنيين) له دوافع سياسة فقط!!) ويدعي بأن هذا الاضراب ((يقوم به أكثر من ١٧ ألف سجين ومعتقل)) تنظمه حفنة من المتطرفين من بين السجناء بهدف نسف اي محاولة لخوض المسيرة السلمية!!

لقد فسر شاحل مطلب ثوار فلسطين بالغاء العزل الانفرادي وخاصة بالنسبة للسجين سليم زريعي ((٥٠ عاما)) والمحكوم بأكثر من مؤبد ويطلق عليه اسم مانديلا فلسطين، وكذلك بالنسبة للشيخ أحمد ياسين المحكوم عليه كذلك بالسجن المؤبد، رغم كبر سنه وعجزه.. فسرت هذه المطالب بمطالب سياسية..!!

ان القوانين الاسرائيلية نفسها لا تسمح بالسجن الانفرادي الأكثر من ١٥ يوم لأعتى المجرمين - ولكنها - وضمن منظور الرؤية العنصرية الصهيونية - تطبق حتى ١٥ عاما بحق المناضلين الفلسطينيين.

لقد كثرت التحركات والمناورات من جانب الوسطاء كالقنصل الامريكي في تل أبيب - جون جيرتس المختص بشؤون قطاع غزة ونقابات المحامين والشخصيات الفلسطينية وبعض أعضاء من الكنيست من أجل انهاء الاضراب وايجاد حل سريع لمطالب السجناء والمعتقلين وبدأت بعض المؤشرات تظهر للعلن، محاولة الايحاء بأن الأسرى قد أوقفوا اضرابهم، وذلك من أجل اخماد الروح المساندة لحركتهم وتهدئة الشارع الفلسطيني، لا سيما وأن موعد الجولة السابعة من المفاوضات قد اقتربت..

ان الواجب الوطني العام، والفتحوي الخاص يدعوان الى المزيد من التصعيد الجماهيري الالتحامي، حتى وان، لم يستطع الأسرى انجاز كل مطالبهم، ففي ذلك التصعيد يكمن السند القوي للمفاوض الفلسطيني ويشد من أزره وهو يخوض معركة الجملة والكلمة والقرار، ليترجمها حقائق مادية على أرض الوطن الفلسطيني، دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ان أعنف معارك الفيتناميين كانت وهم يخوضون مفاوضات باريس فانتزعوا نصرين، واحد على طاولة المفاوضات، وآخر على أرض فيتنام وصل ذروته وتجلى بهروب سفير أمريكا، الدولة المفاوضة متعلقا في ذيل طائرة مروحية.

لقد وجه أهالي الأسرى والمعتقلين يوم ١٣/١٠/١٩٩٢ بيانا أعلنوا فيه أن خيارنا خيار الأسرى المضربين عن الطعام، ان توقفوا، أو علقوا اضرابهم لمدة معينة، أو استمروا في اضرابهم، حسب مقتضيات ظروفهم والحلول التي سيتوصلون اليها مع سلطات الاحتلال.

وان شعبنا المعطاء سيستمر بالدعم والمؤازرة والمناصرة لتعزيز مواقع الأسرى المفاوضين للعدو من ادارة السجون ووزارة الشرطة تماما كما يعزز مواقع الوفد المفاوض للعدو في واشنطن لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها اقامة الدولة وحق العودة وتقرير المصير ■

العمل العسكري يواكب العمل السياسي

■ اطلاق نار على دورية في غزة.. طعن جندي في القدس.. معركة في جنين .. اشتباك عنيف في رفح.. عبوة ناسفة في تل ابيب.. القاء قنبلة على حافلة عسكرية في نابلس.. رماية على موقع للجيش في رام الله..

"قوات الامن والجيش تساندهم طائرات الهليكوبتر تطارد "المخربين" الذين تمكنوا من الانسحاب من منطقة العملية".

هذه عناوين يومية لاذاعة وصحف العدو.. عمليات لا يمكنهم كتمانها... يكفيهم التقليل من خسائرهم وتشويه الحقائق لتغطية جرائمهم المستمرة ضد اهلنا في الداخل، يكفيهم نشر الاخبار وكتابة التعاميم "التنظيمية" المضللة والمدسوسة في سياق الحرب النفسية ضد شعبنا الصابر المثابر.

المعركة لم تتوقف.. الاشتباكات مستمرة وفي كافة المحاور على ارضنا الطيبة، الفدائيون يخرجون للاستشهاد كل يوم، الجرحى بالعشرات وكذلك المعتقلون.

الاعلام المهيمن يتابع باهتمام الازمة النقدية في العالم، ورفع سعر الفائدة على الجنيه البريطاني، والحملة الانتخابية في امريكا، ومقتل جندي اممي في سراييفوا، لم تصله اخبار استشهاد البطلة الاء علاونة واصابة طفلتيها ولاء (سنتان) ودعاء (ثلاث سنوات) بجراح خطيرة واعتقال والدهم خالد علاونة..!! ولم يسمعوا عن اضراب المعتقلين الحالي في سجون الاحتلال..!!

العمل العسكري ضد العدو المحتل متواصل منذ ان بدأت فتح ثورتنا المعاصرة في الفاتح من يناير ١٩٦٥ وسيستمر ما دام العدو ممعنا في قمعه واضطهاده لشعبنا، وما دام يرفض الاذعان الى القرارات الدولية في الانسحاب من الارض المحتلة وتمكين شعبنا من ممارسة حقوقه الثابتة واولها حقه في تقرير المصير.

العمل العسكري لم ينقطع وسيتابع ابطالنا المشوار والتضحيات لن تتوقف وسترافق وتساند العمل التفاوضي الذي يقوم به وفدنا في واشنطن، وسيتصاعد ويشتد طالما استمر العدو في تجاهل وانكار حقوق شعبنا المشروعة.

العمل العسكري لم يهدأ وحتى بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وذلك لمعرفتنا بقوانين الصراع ولمعرفتنا بطبيعة عدونا المحتل، بل تصاعد بعده وتعزز...، خلال الشهر الماضي فقط نفذ ابطال فتح في مجموعاتنا العاملة داخل الوطن المحتل اكثر من اربعين عملية مسلحة على مواقع ودوريات العدو وكذلك اكثر من مائة وعشرين عمليه القاء قنابل يدوية وعبوات ناسفة وزجاجات حارقة بالاضافة الى طعن جنديين والاستيلاء على سلاحهما في القدس والبريج، هذا عدا فعاليات الانتفاضة الاخرى، وكان من اهم هذه العمليات.

- معركة جنين او اشتباك الست ساعات، حيث سطر الشهيد البطل ابراهيم زريق (٢١) عاما ورفيقه الشهيد

ابراهيم جلامنة (١٨) عاما ملحمة بطولية رائعة، فقد استمرا في القتال واطلاق النار على العدو الذي يحاصرهم من الواحدة ليلا وحتى السابعة صباحا، ولم يابها لمكبرات الصوت التي تدعوهم للاستسلام، وتمكنوا من تكبيد العدو خسائر هامة اعترف العدو منها بمقتل قائد وحدة "المستعربين" التابعة لحرس الحدود الميجر الياهو افرام.

- معركة الشبورة في رفح، فكما رفض فهود الفتح في جنين الاستسلام لقوات العدو كان موقف اخوانهم في صقور الفتح في رفح، فبعد ان هاجموا احدى دوريات العدو التابعة لوحدات الجرائم الخاصة، قام جيش العدو بدفع وحدات كبيرة من قواته الى المنطقة مدعومة بالمروحيات لمحاصرة ثوارنا الابطال الذين خاضوا معركة مشرفة طوال الليل حتى تمكن الشهيدان البطلان "الاخوين ياسر وسامر ابو سمهدانة" بدمائهم الزكية تأمين انسحاب بقية المجموعة الى مواقع اخرى، ومن تحقيق خسائر بالغة بالعدو.

- مهاجمة مستوطنة غفيش في منطقة جنين، فقد قام ابطال من المجموعة ٥٨ مستعملين سيارة مدنية بعملية "جريئة" حسب وصف العدو نفسه وهاجموا المستوطنة في وضح النهار مستخدمين الرشاشات، وقد اعترف العدو باصابة احدهم بجروح خطرة ومن تمكن ابطال المجموعة من الانسحاب بسلام.

لقد تكبد العدو في الشهر الفائت، وكما في الاشهر الماضية وحسب اعترافاته فقط ٨ قتلى و٥٧ جريحا اضافة الى تحطيم وحرق اكثر من مائة حافلة وسيارة وغيرها من الخسائر المادية، وما زال العدو يجند أعداد ضخمة من جنوده وامكانياته المختلفة لمتابعة نشاط ثوارنا ومطاردينا داخل الارض المحتلة.

في الشهر الفائت كان لنا ايضا موعد مع الشهادة والتضحية فقد روى ٩ شهداء ثرى ارضهم بدمائهم الطاهرة واصيب ٥١١ جريحا من شعبنا المناضل وتم اعتقال ٤٩٨ شخصا.

المعارك دائرة.. والتضحيات لا تتوقف والصمود متجدد... عبير الوحيدي التي لم تكمل دراستها ابلغت محاميتها "ليئة تسيمل" من معتقلها في المسكوبية انها تقاوم الضغوط والظروف القاسية التي تهدف الى اجبارها على اجراء مقابلة تلفزيونية والتي وان حصلت فسيكون ذلك حتما تحت ظروف بالغة القسوة.

- اسامة النجار (٢٥) عاما الذي عرف القطاع بأسه والذي أذاق العدو المر طيلة السنوات الأربع الماضية، لم ينس قبل استشهاده اصابة ثلاثة جنود للعدو بينهم ضابط بجراح خطيرة، تاركا لزوجته وطفليه متابعة الطريق الذي اختاره.

اننا ونحن نرى العمل العسكري ودوره في دعم الموقف الفلسطيني نؤكد ونشدد على اهمية دور الانتفاضة والعمل الجماهيري الواسع الذي يشارك فيه كافة فئات شعبنا، ويجب علينا ابتكار واستخدام الوسائل الناجحة لتعميم المشاركة الشعبية الشاملة في المقاومة والصمود ضد الاحتلال الصهيوني، لما له من اهمية سياسية وتعبوية في تعزيز وحدة شعبنا ورص صفوفه والحد من اي سلبيات تنشأ هنا او هناك.

ان العمل النخبوي وان كانت ميزاته معروفة، لا يمكن ان يكون باهمية وثقل العمل الجماهيري الواسع، وخاصة في مرحلتنا النضالية هذه، التي نجتاز فيها نحن والمنطقة مرحلة انتقالية هامة فيها الكثير من حقول الالغام والتحولات.

* لنعمل على تعزيز لحمة شعبنا وصموده والتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية.
* لنعزز دور الانتفاضة وكافة انماط العمل الجماهيري والمقاومة "السلبية" ضد الاحتلال.
* لنبتعد عن المشاكل الجانبية والصغائر التي تربك عملنا الوحدوي والجماعي.
* لنشدد ضرباتنا العسكرية المدروسة والمختارة بعناية.
* لنواكب المعركة التفاوضية مع العدو ونعمل على دعم وتصليب موقفنا السياسي. ليتناغم العمل السياسي مع العمل الجماهيري والعمل العسكري.

وانها لثورة حتى النصر

على ابواب الجولة السابعة
وحدة الموقف الفلسطيني والعربي

■ عكست الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية ظلالها على مسار الجولة السادسة من المفاوضات، وسوف تنعكس تلك الظلال على الجولة السابعة اكثر من اية جولة أخرى.

فقد مهدت اجهزة الاعلام الامريكية الطريق أمام المفاوض الاسرائيلي، حين صارت تروج لمرونة اسرائيلية، سوف تعمل على الدخول المباشر في المفاوضات السياسية مع الوفود العربية.

وأبدت الادارة الامريكية اهتماما كبيرا بالجولة السادسة من المفاوضات، وعملت على نقلها من روما كما كان مقررا الى واشنطن لتوظيفها في الحملة الانتخابية...

وزيادة على ذلك، وافقت الادارة الامريكية على منح "اسرائيل" ضمانات القروض، التي تبلغ عشرة مليارات دولار، وسمحت لها باستكمال بناء ١١ ألف وحدة سكنية في المستوطنات المقامة داخل الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

وقد قام المفاوض الفلسطيني بخوض معركة في هذه الجولة، في ظل معادلة غير متكافئة، كان المفاوض الفلسطيني فيها مسلحا بثوابته الوطنية وعدالة قضيته، وكان المفاوض الاسرائيلي مسلحا بالتعنت وبالدعم الامريكي اللامحدود.

لقد دخل الوفد الفلسطيني هذه الجولة وقد اعد نفسه، وأعد مشروعا لاتفاقية الاطار لتحديد عناصر الحل الاساسية للمرحلة الانتقالية وارتباطها بالمرحلة النهائية، مشروعا يحاول أن يتجنب الوصول الى مأزق او الى طريق مسدود، انطلاقا من تمسكنا بالثوابت وانطلاقا من رفضنا للنقاط الواردة في المشروع الاسرائيلي الخاص بترتيبات المرحلة الانتقالية.

كان من الضروري للوفد الفلسطيني أن يتمسك أولا وقبل كل شيء بأن قرار ٢٤٢ ينطبق على الاراضي الفلسطينية المحتلة في كل المراحل، في المرحلة الانتقالية والختامية.

وكان لابد ان تشمل اتفاقية الاطار حسب الفهم الفلسطيني النقاط التالية:

أولا: مفهومنا لترتيبات المرحلة الانتقالية، وبهذا الصدد فان وفدنا قد اكد على ان المرحلة الانتقالية هي مرحلة مؤقتة هدفها النقل السلمي والمنظم للسلطة من "اسرائيل" الى سلطة حكم الذات الانتقالية الفلسطينية، وهي مدخل للحل النهائي الذي يبدأ التفاوض حوله في بداية السنة الثالثة من تطبيق الحكم الذاتي، ومرحلة الحل النهائي هي المرحلة التي يمارس فيها الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية.

وفي هذه المرحلة الانتقالية لابد أن يتمتع شعبنا بالحماية الدولية وتطبيق اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة.

ثانيا: ان تجري الانتخابات الفلسطينية بالطريقة الديمقراطية لانتخاب هيئة تشريعية مرجعها الشعب الفلسطيني وباشراف دولي، ويشارك بها جميع سكان المناطق المحتلة عام ٦٧ بمن فيهم اولئك الذين تم ابعادهم.

ثالثا: ان تمارس السلطة المنتخبة السيطرة على الارض والمياه والموارد وعلى الحياة ضمن حدود سلطة حكم الذات التي تشمل كل الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ٦٧.

رابعا: ان يتم انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية الى مواقع محددة ومتفق عليها، وتنقل السلطات الى الهيئة الفلسطينية المنتخبة تحت اشراف دولي.

خامسا: القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية ويشملها نطاق سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية.

سادسا: ان تلتزم "اسرائيل" بالوقف الفوري للنشاط الاستيطاني بما في ذلك الاستيطان في القدس.

سابعا: عودة جميع المبعدين ومشاركتهم في الانتخابات التشريعية.

ثامنا: ان يكون الامن الداخلي من مسؤولية الحكومة الانتقالية الفلسطينية.

تاسعا: ان تكون هناك هيئة دولية للاشراف على ضمان تنفيذ الترتيبات الانتقالية.

عاشرا: ان تلتزم "اسرائيل" بالاطار الزمني الذي حددته رسالة الدعوة الى مؤتمر مدريد، والقاضي بالوصول الى اتفاق حول ترتيبات حكم الذاتي خلال عام.

ان اصرار المفاوض الفلسطيني على تثبيت مواقفه الواضحة ضمن مشروع اتفاقية الاطار للوصول الى اتفاق حول ترتيبات حكم الذات الانتقالي الفلسطيني، كان يهدف الى دحض الافكار التي يحاول فيها المفاوض الاسرائيلي تسميم الاجواء، والوصول بالمفاوضات الى طريق مسدود.

لقد كان المفاوض الفلسطيني يحرص على ربط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية، وبان الحل كل لا يتجزأ، وأن الهدف العام من المفاوضات هو الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير المصير.

ان المفاوض الفلسطيني رفض كل الآراء والمقترحات التي تتناقض مع فهمنا مع ثوابتنا الفلسطينية، ورفض كل المحاولات الاسرائيلية التي تريد أن تبقى المرحلة الانتقالية تحت مظلة الاحتلال الاسرائيلي، ورفض كل المحاولات التي تهدف الى تغييب القدس،او اعطاء شرعية للمستوطنات.

كما رفض. المفاوض الفلسطيني ان يفرض عليه الاطار الاسرائيلي للوصول الى اتفاقية الاطار، حيث أن الوفد الاسرائيلي حاول في الجولة السادسة أن يفرض مشروعه الذي ينتقص من الفهم الفلسطيني لترتيبات حكم الذات الانتقالية، والذي يحاول أن يفرغ الاشياء من مضمونها، فتصبح سلطة حكم الذات الانتقالية الفلسطينية (مجلسا اداريا) حسب التعريف الاسرائيلي..

وهذا المجلس الاداري ليس له مرجعية الا الاتفاق الذي يتم التوصل اليه، وليس الشعب الفلسطيني الذي ينتخبه.. كما تحاول الورقة الاسرائيلية اعادة التقاسم الوظيفي على الضفة وغزة، ويعطي الحق "لاسرائيل" في سلطات اساسية، ويترك المستوطنات تحت الحكم الاسرائيلي.. الخ.

لقد كانت معركة المفاوض الفلسطيني في الجولة السادسة معركة شرسة، معركة تمسك فيها الطرف الفلسطيني بموقفه الصلب، وواجه التعنت الاسرائيلي دون أن يقدم التنازلات..

وخلال هذه الجولة حاول الاسرائيليون التلاعب في وحدة الموقف العربي، وحاولوا أن يستفردوا بكل طرف على حدة، وأعلنوا أنهم على وشك الاتفاق مع السوريين بشكل منفرد، وصرح رابين تصريحه المشهور: اذا اتفقنا مع السوريين فعلى الفلسطينيين ان ينتظروا..

ووسط هذا كله جاء بيان المنظمات العشر في دمشق محاولة لزعزعة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وعلى الرغم من كل ذلك حرصت منظمة التحرير الفلسطينية، على كشف نوايا الخطة الاسرائيلية الرامية الى الاضرار بالقضية الفلسطينية وضرب الموقف العربي الموحد.

وكان لابد من الاستعداد للجولة السابعة من المفاوضات والتي لن تكون أقل شراسة من الجولة السادسة، خاصة وانها تعقد على أبواب انتخابات الرئاسة الامريكية.. وهكذا فان انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني بتاريخ ١٥-١٠-١٩٩٢ يأتي في ظرف دقيق وحساس. يأتي في لحظة صعبة تتكالب فيها قوى الامبريالية والصهيونية على القضية الفلسطينية، وتحاول تجريد هذه القضية من عمقها العربي والدولي..

ان المجلس المركزي سيقف وقفة مسؤولة أمام كل التطورات، وسيحرص انطلاقا من تمسكه بالثوابت على رص الصفوف فلسطينيا وعربيا لتفويت الفرصة على العدو الاسرائيلي، ولدخول معركة الجولة السابعة بقوة أكبر.

ان حرصنا على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وحرصنا على التضامن العربي هما أمران لا يقبلان المساومة. ولذلك فان قرارات المجلس المستندة الى وحدة الموقف الفلسطيني والعربي ستكون سلاحا قويا بيد المفاوض الفلسطيني الذي يخوض المعركة في زمن الانتفاضة للوصول الى حقوق شعبنا، وعلى رأسها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية وعاصمتها القدس الشريف ■

ملحوظتان في أذن المفاوض العربي

■ ينسى بعض النظام العربي، أو يتناسى ان واقع التجزئة العربية، هو الواقع الزائل والمفروض بقوة حراب الغرب أو سيطرته المادية ووجود الكيان الصهيوني في فلسطين. وينسى هؤلاء أو يتناسون ان الحالة الثابتة والراسخة، هي وحدة الأمة، وأن كل جزء أو قطر لا يمثل في حالته المنفردة ميزانا كاملا في علاقاته الخارجية او في موازاة الاطماع الاجنبية في القطر المحدد أو في المنطقة.. ومنذ سايكس بيكو حتى الآن، ومن قبل بآلاف السنين كانت النظرة الغربية للمنطقة تتم برؤية شاملة وكلية، (الحروب الصليبية، حملة التتار الحملة الغربية الحديثة)، وحتى في عصر (النظام الدولي الجديد) فانه توضع المخططات للمنطقة على أساس كل واحد، وان كان يبدأ التنفيذ بضرب هذا الموقع او ذاك، واشعال الفتنة في هذه القطر أو ذاك، حتى يستوي الوضع لهم ثم ينتقلون الى نقطة جديدة.

والضاحك الباكي ايضا، في حقائق السياسة القطرية العربية الراهنة، أنها بدأت تسحب قطرية الرؤية والاسلوب، على قضية مركزية عربية كقضية فلسطين، متناسية حتى أدبيات تلك القطرية، أو حتى بيانات الانقلابات التي كانت تبدأ من الحفاظ على قضية وشعب فلسطين، لكي تقرر قواتها المسلحة أن...!! فكيف بعد هذا يمكن ان نطرق على باب نظام التجزئة لنذكره، بأن وضعه كجزء سيظل خاسرا في ميزان القوى مع أي قوة خارجية، لانه ميزان غير مكتمل، ما دام ينقصه الارتباط بميزان آخر أعم وأشمل هو الميزان القومي العام.

ان عودتنا لهذه الموضوعة وشؤونها وشجونها، فرضته تلك الضجة، التي رافقت الجولة السادسة من المفاوضات والتي لا تزال، والقائلة: (اغلب الضجيج يثيره جهاز اعلام الحكومة الصهيونية والجهاز الاعلامي الغربي غير البعيد عن السيطرة الاعلامية الصهيونية)، والتي أشارت الى أن الاتفاق على الجبهة السورية/ الاسرائيلية سيكون أولا. بعد أن أوحت وسائل الاعلام الاسرائيلي قبل الجلوس على طاولة المفاوضات، بأن الاتفاق مع الطرف الفلسطيني سيكون أولا.. ولعل من مفارقات هذه الدعاية أن الوفود العربية الاخرى طارت الى واشنطن، بدون انتظار ولو لساعات للوفد الفلسطيني الذي عاد للقدس بعد أن حاولت سلطات جسر اللبني أن تفتش أفراد البعثة الفلسطينية المفاوضة، اعتراضا ورفضا لاجراءات العدو المخالفة لمبادىء التعامل مع وفد رسمي للتفاوض... والغريب أن ذلك الموقف جاء بعد ايام قليلة من اجتماعات وزراء خارجية دول التفاوض العربي، واتفاقها على خطة عمل مشتركة، ووفق مبادىء محددة أعلنها البيان الصادر عن اجتماع دمشق ذاك..

وبعد ان زرع الكيان الصهيوني مسماره ذاك، اتبعه بآخر أكثر قوة، بمجرد أن دخل وفده التفاوضي الى قاعات المؤتمر في واشنطن، حيث تم التركيز على انه ينحو منحى جديدا وباتجاه عقد اتفاق ثنائي مع الطرف السوري، سابقا ذلك التركيز (الخداعي) بتصريحات نارية وعلى أعلى المستويات المسؤولة أنه يقبل باستئجار الجولان لمدة تسع وتسعون عاما، مقابل أرقام مالية. واتبعها داخل المؤتمر، بانه على استعداد للانسحاب من مناطق من الجولان ويقبل بوجود قوات امريكية فاصلة بين الطرفين.. متناسيا وفد لبنان واصراره على تطبيق قرار مجلس الامن ٤٢٥ المتعلق بالانسحاب من الشريط الحدودي، ومراوحة تفاوضية على الجبهة الاردنية، وبجدل حول جدول الاعمال بما يتعلق بالجانب الفلسطيني.. ولتنقضي أيام الجولة السادسة دون الوصول الى اشياء معقولة، الا محاولة بذلت في اليوم الأخير، تقول بأنه يمكن النقاش في مسائل جوهرية في الجولة السابعة..

ومع انقضاض سامر الجولة السادسة، صعد الاعلام والتصريحات المسؤولة للاسرائيليين هجومهم على الجبهة السورية، مطالبين بان يقوم الرئيس الاسد بزيارة القدس، كما فعل السادات، لان تلك الطريقة (طريقة السادات) بالاتفاق الفوقي. وحدها التي تكفل الوصول الى الحل المرضي للطرفين.

ان المعطيات السالفة والتي نعتقد أنها ستتكرر بذات الخطة والهدف وان لبست اشكالا أخرى، وتركيزا جديدا على هذا الطرف أو ذاك من أطراف التفاوض العربي، الا أنها تطرح علينا الوقوف أمام بعض الحقائق المعروفة.

. ان الاصل الثابت في الاستراتيجية الاسرائيلية وبتطبيقاتها العسكرية والسياسية تقوم على التعامل مع العامل العربي كل على حدة.. ففي الحرب كانت تقوم على هذه الجبهة وحتى يتم ضربها يجيء الانتقال الى الجبهة الاخرى. وقد كان ذلك في حروب عامي ٤٨، و٦٧ وحتى حرب ١٩٧٣م. حيث كان يركز على جبهة لها الاولوية، ثم يتم الانتقال الى الجبهة الثانية.. وفي السياسة كان ولا يزال كل سلوكه يقوم على مبدأ تمزيق أي لقاء عربي عربي، واثارة الشقاق بين أطرافه.. بل انه يقيم اتفاقه الاستراتيجي مع الولايات المتحدة على أساس التفوق النوعي على السلاح العربي.. وحساباته لاستراتيجة سلاحه يتم على أساس رؤية المنطقة

كمنطقة واحدة، وان كان في التطبيق يتعامل معها جبهة جبهة.. وفردا فردا.. ولا يمكن لأي ان تعزف عن رؤية مصلحته الواسعة من وراء ذلك. ولعل نموذجه السياسي التطبيقي في كامب ديفيد حيث عزل مصر عن العرب، مما أعطاه قوة إستراتيجية في مواجهة الاطراف الاخرى.. وهو ما يحاول السير عليه في عملية المفاوضة الجديدة.. الاستفراد بكل جبهة على حدة، وضرب الفلسطيني بالسوري، والسوري باللبناني، والاردني بالفلسطيني، ثم يبدأ المناورة والضغط على كل طرف على حدة. انه أسلوب قديم، قد تسمح رداءة اللحظة العربية المعاصرة، له بالولوج من ابوابها العارية والمكشوفة؟! فيصبح أقدر على تفصيل مقاسات الثمن المقدم، والذي سيقل بالضرورة عن مقاسات الثمن لو يكون الموقف واحدا.. ويكون الالتزام العربي واحدا بالحل الشامل وعلى كل الجبهات.

ان المناورة.. والقفاز الحريري، والسم بالدسم

اساسات ثابتة من اساسيات العمل السياسي والايديولوجي لكهنوت حزب العمل، انه يحمل أفكار شامير بثوب وشكل جديد وعلى مقاسات اسحق رابين الأقرب الى شامير والصقر المعراخي، ووزير دفاع حكومة شامير الاقرب الى أفكاره، كما أثبت خلال تجربة الحكومة الوطنية السابقة.. وفكرة رابين واساسه خطة للمناورة.. (كلما كان خصومك مفتتين ومتصارعين، ستدفع الثمن الذي تريد..)

وثنائية رابين يمكن رؤيتها بوضوح في ثنائية خطابه الداخلي وخطابه الخارجي، وكلنا يجب أن نتذكر أمنيته بأن يبتلع البحر غزة، هكذا قال.. وهو يرسل جنوده يقتلون ويصوبون على الرجال والناس في نفس اللحظة. فأيهما الاصح، هل رغبته في الخلاص من غزة، أم رغبته في مداومة ابقاء الاحتلال وممارسة القهر على قطاع غزة.. و.. انه يقول ان لا اطماع له في جنوب لبنان، فما الذي يعيق سحب احتلاله من هناك؟ ثم يقول بانه قبل بانطباق قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات. ألا ينطبق القراران على الارض المحتلة في الضفة والقطاع والجولان، وما الذي يمنعه من التطبيق؟. واذا كانت هذه الثنائية ثابتة، فما آن لساسة نظام التجزئة، أو على الأقل لدول التفاوض، معرفة اللعبة، والتمسك أكثر وأكثر بوحدة الموقف التفاوضي، والحل الشامل على كل الجبهات معا. ثم ألا يدركون، بأن التمسك بالحل الشامل والموقف التفاوضي الموحد يحسن شروط سوريا وفلسطين والاردن ولبنان ولا يضعفها.

والموقف نفسه على الجبهة الامريكية

وأيضا وبنفس الدواعي والاسباب نطرح قضية مماثلة على هامش الطرح القائل، بأن علينا ان لا نضغط على الجانب الامريكي لان ذلك قد يقود الى اسقاط ادارة بوش، وان علينا ان نصل الى أي اتفاق لتظل الادارة القائمة على حالها؟

والمضحك المبكي، من خلال النظر الى ادارة بوش، وكأنها حسمت أمر تعاملها مع ميزان واحد للكيل بدلا عن ميزانيين، أو أنها لم تقدم ضمانات القروض لاستيعاب ملايين أخرى من المهاجرين السوفييت وغيرهم، أو أنها لم تتبرع بسيل من السلاح النووي "لاسرائيل" ضمن التزامها المستمر بالحفاظ على التفوق النوعي لها على الجانب العربي. وبالرغم من كل هذا نرى دعوة تقول بأن علينا ان لا نغالي بمطالبنا، لأن اليهود يمكن أن يسقطوا جورج بوش؟؟ وبداية المغالطة هل العرب قادرون على التأثير في مجرى الانتخابات الامريكية؟ اللهم الا اذا كانت تلك القدرة هي أن يصر العرب على الوصول الى اتفاق أي اتفاق لتسليح جورج بوش بسلاح جديد لعل وعسى يسعف حملته الانتخابية، بعد أن ذوى وهج جرب الخليج. ويقول هؤلاء أيضا بأن "اسرائيل" الآن أقوى لان بوش يحتاجها لحاجته الى الصوت اليهودي، متناسين أو متغافلين ان اصطفاف الحركة الانتخابية أنجز منذ أشهر وباصطفاف لاكثرية اللوبي اليهودي الى جانب المرشح الديمقراطي كلينتون. وفي الوقت الذي تعلن الحكومة الاسرائيلية حرصها على الوقوف على الحياد في المعركة الانتخابية.. أي حتى وهم يحرصون على الجانبين لا يبيعون الموقف الرسمي للمجهول، وعلى الرغم من وضعهم ليد في هذا الجيب واليد الاخرى في الجيب الآخر.. ثم لنقل أن كل هذه الفرضيات صحيحة، وان بوش بحاجة للموقف العربي لانجاح عملية المفاوضة، أليس هذا يشكل مدخلا ملائما لفرض رؤيتنا والزامه على قبولها للوصول معه الى ما يريد، بدلا من أن يأخذنا لما يريد بدلا مما نريد!!؟

ان الأمرين السابقين سواء في فهم مناورات الكيان الاسرائيلي ومراميها، او في الفهم الدقيق لمعاني اللحظة الانتخابية على الجانب الأمريكي، يشيران الى أن على المفاوض العربي، وأكثر من أي وقت مضى، الالتزام بأساسات المؤتمر، سواء منها أوراق الضمانات أو الاساس القانوني لقراري ٢٤٢ و ٣٣٨، والتمسك بالحل الشامل وعلى كل الجبهات، ودون الخضوع لمؤثرات وتأثيرات يحاول ان يثبتها البعض كحقائق. وتظل نقطة أخرى مهمة، وان اصابها هي الاخرى ما اصابها، ونعني بها ميزان القوى العربي، فالكل يجمع أنه ميزان مختل اختلال كبير لصالح امريكا والكيان الصهيوني.. ولكن وعلى رغم ذلك، فان لميزان القوى عوامله الأخرى غير العوامل الرقمية والكمية الصارمة، ويبدأ أولها من وحدة موقف الدول المفاوضة ذاتها، وادراكها انها تستند الى قضية عادلة، وحق مشروع، والى جمهور عربي واسع جاهز لان يتحول وان يعطي وان.. وان.. وهي جميعها حقائق قوة، ان أردنا أن نحولها الى حقائق قوة.. ويظل في النهاية، تأكيدنا على مدخل أساسي، يتمثل في عدم السماح لبذرة الخلاف أن تجلس الى مائدة المفاوض العربي.. وان تستبدل ببذرة الاتفاق وتوحيد الموقف والالتزام الثابت بحل واحد لا يضيع القدس كعاصمة لدولة فلسطين الحرة والمستقلة ■

أضواء على واقع ومستقبل التكتلات الاقتصادية الآسيوية

■ يشهد عالم اليوم ثلاث محاولات جدية للتكامل الاقتصادي. ففي أقصى الغرب تشير المعطيات الى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك، وتشهد القارة الاوروبية أكبر تجارب الاندماج الاقتصادي والسياسي والتي تتمثل في اقامة السوق الاوروبية الموحدة في بداية سنة ١٩٩٣. . وفي أقصى الشرق، تشير الدراسات المختصة الى أن التسعينات ستشهد تحول آسيا الى مركز ثقل جديد في الاقتصاد العالمي.

ومن الواضح أن المحركات الأساسية للاقتصاد الآسيوي تبدو جلية أكثر في كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة ثم ماليزيا وتايلاندا واندونيسيا. ويمثل الاقتصاد الياباني نسبة الثلثين من الاقتصاد الآسيوي، وبالرغم من ذلك فان مرارات التاريخ الحديث تجعل الدول الاسيوية مترددة في اسناد دور الزعامة الى طوكيو. ومن هنا يبدو ان التحدي الأكبر الذي ستواجهه آسيا في العقد الحالي يتمثل باقامة هيئة اقليمية آسيوية تعنى بالقضايا الاقتصادية والسياسية والامنية.

ويؤكد الخبراء الاقتصاديون ان ثمة عدة عوامل تدفع نحو الاندماج الاقتصادي الآسيوي من أهمها:

١- زيادة معدل رفاهية المستهلكين الآسيويين الجدد، الذين يستغلون كساد السوق الامريكية التي لم تعد تستوعب نمو الصادرات الآسيوية.

٢- أن الآسيويين أصبحوا يشتركون في قاسم مشترك هو الازدراء الكبير من العنهجية والصلف الامريكي، وبدرجة أقل للدول الغربية الاخرى.

٣- ان التبادل التجاري بين الدول الآسيوية شهد زيادة ضخمة خلال السنوات الاخيرة، بينما تشهد الصادرات الآسيوية للولايات المتحدة انخفاضا متواصلا.

ومما يجدر ذكره ان التجارة بين اليابان والدول الآسيوية الأخرى قد تجاوزت حجم التجارة بين اليابان وأمريكا بنسبة ٢٥٪.

وفي المقابل، فان ثمة عراقيل تعترض آسيا في مسار التكتل والاندماج منها: التضاريس الجغرافية غير المنتظمة، والثقافات المتعددة، والافتقار الى الزعامة السياسية. والأهم من ذلك يبدو أن اليابان غير راغبة في الافتراق عن الولايات المتحدة الامريكية، شريكها التجاري الذي يستورد ٣٠٪ من صادراتها، وذلك على الرغم من تخوف الاقتصاديين اليابانيين من أن اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك سوف توجد الحواجز التجارية. كما أن شركات السلاح الامريكية والغربية تعزز تخوف الدول الآسيوية من بوادر عودة اليابان الى تسليح نفسها، وتطوير الاسلحة النووية في كوريا الشمالية، ومخاوف دول المنطقة من محاولات الصين أن تصبح القوة العظمى في المنطقة بعد انتهاء الوجود العسكري الامريكي، كل ذلك بهدف جعل السوق الآسيوية سوقا رائجة لشركات السلاح الامريكية والغربية.

في سنة ١٩٨٩ انشئت منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا/ المحيط الهادي (ابيك)، وتضم في عضويتها - الآن - خمسة عشر دولة هي: استراليا، نيوزيلندا، امريكا، كندا، اليابان، كوريا الجنوبية، والدول الست الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا/ آسيان (بروناي، واندونيسيا، وماليزيا، والفليبين، وتايلاند، وسنغافورة)، كما انضمت اليها: الصين وتايوان وهونغ كونغ. ويتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة في تقوية وضع منطقة آسيا/ المحيط الهادي لتنمية التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في عالم يتسم بتعاظم النزعة الاقليمية في الاقتصاد. ولان منظمة (ابيك) هي المنظمة الوحيدة لآسيا/ الهادي فان الولايات المتحدة الامريكية توليها اهمية خاصة، مما يفسر اطول رحلة خارجية للرئيس الامريكي بوش في بداية العام الحالي، الى كل من استراليا وسنغافورة وكوريا واليابان.

أما رابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان) فقد بدأت بمعاهدة وئام وتعاون أبرمت سنة ١٩٧٦. وتشكل مجموعة هذه الدول سوقا تضم ٣٢٠ مليون نسمة، مع طاقة انتاجية تقدر بـ ٣٣٠ بليون دولار سنويا. وقد أدت

قضايا دولية

الاستثمارات الاجنبية في القطاع الضاعي، التي اجتذبتها الأيدي العاملة الرخيصة وتشريعات الاقتصاد الحر، الى نمو هذه الدول بسرعة خلال حقبة الثمانينات، خاصة لغناها بالمناجم والغابات الاستوائية الزراعية.

ان الاحصاءات الصادرة عن المنظمات الاقتصادية المختصة تقول ان معدل النمو السنوي لبعض دول المجموعة بلغ: ٨,٥٪ في ماليزيا، و ٦،٨٪ في تايلاند، و٦٪ في سنغافورة، و ٦،٤٪ في اندونيسيا. وأدى هذا النمو الى منافسة بعض دول المنطقة للدول الاوروبية واليابان وامريكا في الاسواق العالمية. فقد أصبحت ماليزيا، على سبيل المثال، اكبر مصدر في العالم لشرائح الكمبيوتر، وثالث أكبر منتج لاشباه الموصلات بعد اليابان وأمريكا. وهكذا، فان النمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة) قد انضمت اليها نمور اخرى هي: تايلاند، واندونيسيا، وماليزيا.

ومن الجدير بالذكر، ان المراقبين يتوقعون أن تنضم فيتنام الى نادي نمور جنوب شرق آسيا في غضون السنوات العشر القادمة. ويؤكد العديد من رجال الاقتصاد الآسيويين أن جميع مقومات النجاح متوفرة في فيتنام. فهناك الموارد الطبيعية، خاصة مع وجود توقعات باكتشافات بترولية كبيرة امام سواحلها، اضافة الى مواردها البشرية (٧٠ مليون نسمة). وقد وصل التسابق بين دول جنوب شرق آسيا للاستثمار في فيتنام الى التنافس، كما هو الحال في تسابق ماليزيا وسنغافورة على الاستثمار هناك.

وطالما أن الحديث عن آفاق تطور الاقتصاديات الآسيوية يستوجب التوقف عند العملاقين: اليابان والصين، فاننا نفرد لهما ما تبقى من هذا الحيز المحدود. فكما تبوأت امريكا موقع الصدارة الاقتصادية العالمية على حساب بريطانيا في بدايات القرن العشرين، فان اليابان ستفعل ذلك على حساب امريكا مع بداية القرن القادم.

وحسب ما ذكر وليام ديتريتش في كتابه (في ظلال الشمس البازغة) فان اليابان سوف تسيطر على ٤٠٪ من أصول الصناعة الامريكية، و ٥٠٪ من أصول البنوك الامريكية وسوف يكون بمقدورها كذلك التحكم في سعر الفائدة في أمريكا، ومعدلات الديون الحكومية الامريكية.

لقد أشارت مجلة (الأكسبريس) الفرنسية مؤخرا الى ان سر التقدم الصناعي الياباني يرجع الى عدة عوامل، من اهمها: الترابط والتلاحم الشديدين بين أجهزة الدولة وأصحاب المؤسسات الصناعية الكبرى في اليابان، والى فاعلية النظام التعليمي، وثقافة الشعب الياباني المعروف بحماسه الشديد للعمل وقدرته الفائقة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة. الا أن اليابان تعتريها مجموعة عوامل ضعف اهمها: ليس لديها مصادر طاقة، كما أن مساحتها صغيرة، اضافة الى ضعف نموها الديمغرافي.

أما بالنسبة للصين، فقد حقق الاقتصاد نموا مذهلا مقداره ١٢٪، وزاد الانتاج الصناعي بمقدرا ١٩٪، وحجم مبيعات السلع الاستهلاكية ١٤،٢٪. وهكذا، فان اقتصاد الصين يستطيع، بميزان تجاري صحي وديون اجنبية خفيفة ومدخرات في البنوك تصل الى ٢٠٠ مليار دولار، ان يسير الى الأمام بسهولة بمعدلات نمو يمكن أن تبلغ ١٠٪ أو أعلى. ويعتقد أن التحديات التي فرضتها المعجزة الاقتصادية الأسيوية على العالم هي التي أدت الى بداية تحول الصين العقلاني نحو اقتصاد السوق الاشتراكي.

واذا كانت الصين قد اختارت ان تطور نفسها بنفسها، وان تعتمد على وسائلها الخاصة في الصناعة، فان زيارة امبراطور اليابان اليها (متوقعة أواخر الشهر الجاري)، بمناسبة الذكرى العشرين لتطبيع العلاقات بين البلدين، تحمل امكانيات المزيد من التطبيع بين البلدين العملاقين.

ان التقارب السياسي بين بكين وطوكيو كفيل ببلورة نواة عملاق آسيوي مؤهل لتبوؤ مكانة رئيسية في العالم ما بعد الحرب الباردة.ومما لاشك فيه أن كثيرا من القوى في العالم تنظر بعين الريبة والقلق الى كل تقارب صيني ياباني. وتأتي أمريكا في المقام الاول، وذلك بسبب خشيتها على احلامها الواهمة بقيادة متفردة لعالم اليوم.

وفي هذا السياق، يمكن النظر بايجابية الى الاتفاقيات الاقتصادية، التي وقعت مؤخرا، بين الصين وكوريا الجنوبية، اضافة الى اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الشهر الماضي، بعد أربعين سنة من العداوة المتبادلة. وجاء الرد الامريكي باستفزاز الصين والاعلان عن بيع اسلحة لتايوان. وهكذا، يمكن القول ان تطبيع العلاقات الصينية - اليابانية والصينية - الكورية يشكل بداية تنامي قوة مثلث (الرعب) الاقتصادي المكون من اليابان وكوريا الجنوبية والصين. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستلعب اليابان دورها الأسيوي، ام ان المنافسين القدامى (الصين وكوريا وروسيا) سيطلون برؤوسهم ليفسدوا الحلم الياباني؟

ان تطور الاقتصاديات الآسيوية تطرح على البلدان النامية ضرورة التفكير العميق في استحداث طرق جديدة لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها. وفي هذا السياق ثمة سؤال كبير يطرح نفسه: اين تقف الدول العربية من كل هذه التطورات؟ وكيف تخطط للاستفادة من جميع تناقضات اقطاب الاقتصاد العالمي؟ ■

العبور الى الحكومة الفلسطينية الذاتية
خطوات عملية تجاه السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين

الجزء الثاني

■ في هذا العدد من النشرة، نواصل نشر التقرير الذي اعدته مجموعة دراسية تابعة لبرنامج الشرق الأوسط، تابعة للأكاديمية الامريكية للفنون والعلوم في جامعة كامبيردج، من ولاية ماساشوزتز الامريكية. حيث يتحدث فيما يلي عن المرحلة الانتقالية والوضع النهائي.

* المرحلة الانتقالية:

يضع التقرير تصورا للمرحلة الانتقالية ـ مرحلة حكم الذات ـ ويعالج القضايا الاساسية والجوهرية التي تتطلب الحسم:

١ـ مصدر السلطة: يقترح التقرير ان ينبع مصدر السلطة من الاتفاقية ذاتها، التي يكون قد تم التوصل اليها بين المتفاوضين.

٢ـ اذا ما أريد لسلطة الحكم الذاتي المؤقت أن تكون فاعلة، فيتحتم تمتعها ليس فقط بصلاحيات ادارة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وانما بحق وضع السياسات العامة، وجباية الضرائب، وتنظيم الامور المالية، والسيطرة على الشرطة وعلى القضايا الامنية محليا واقليميا، والمشاركة على أقل تقدير في السيطرة على الارض والمياه والموارد الطبيعية الاخرى.

٣ـ يؤكد التقرير ويحق ان حكم الذات للسكان والارض متشابكان من الناحية العملية، بحيث لا يمكن الفصل بينهما.

٤ـ التخطيط الاقتصادي يتطلب ان تكون لسلطة الحكم الذاتي سيطرة وظيفية على الأرض العمومية، وأن تضمن الحفاظ على الملكيات الخاصة.

٥ـ من جهة ثانية، فلأجل وضع قواعد الأمن الداخلي والعلاقة بين السكان والمستوطنين لابد من رسم حدود أرضه.

٦ـ الانتخابات:

يطرح التقرير ضرورة اجراء نوعين من الانتخابات العامة:

أ ـ استفتاء عام للتصديق على الاتفاقية الخاصة بالمرحلة الانتقالية.

ب ـ اقتراح عام لانتخاب سلطة الحكم الذاتي.

٧ـ لابد ان يسبق ذلك احصاء عام للسكان والذين لهم حق الانتخاب من سن ١٨ كالجاري في انتخابات البلديات.

٨ـ يقترح التقرير أن يكون عدد أعضاء سلطة الحكم الذاتي المؤقت بين ١٠٠ـ٢٠٠ عضوا، يترشحون عن المحافظات والنواحي، وتنتخب هذه السلطة من بينها هيئة تنفيذية.

٩ـ في حالة عدم نص الاتفاقية على اقامة مجلس منتخب، يمكن انتخاب مجلس تنفيذي مصغر من ٢٠ ـ ٢٥ عضوا. غير ان التقرير يقر بان مثل هذا الحل لن يرضي الفلسطينيين، ويقول بأنه يعزز القواعد التقليدية للسلطة ويركزها في ايدي قلة من الاشخاص.

١٠ـ فيما يتعلق بفلسطينيي القدس، يحق لهم المشاركة في انتخاب سلطة الحكم الذاتي. غير أنه لا يحق لاي منهم الترشيح، الا اذا حصل على حق اقامة ثانية في احدى محافظات الضفة او القطاع خارج

القدس.

١١ـ يقر التقرير بأنه لابد ان يصادق الشتات الفلسطيني على اتفاقية الحكم الذاتي، وعن طريق الاستفتاء العام وبمساعدة الوكالات الدولية.

١٢ـ فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، يقول التقرير بأنها ستظل تتحمل مسؤولية الشتات الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. كما يترتب عليها تنظيم العلاقة بين سلطة الحكم الذاتي المؤقت والمؤسسات الخارجية، بما في ذلك تمثيل الداخل في المجلس الوطني.

١٣ـ فيما يتعلق بالأمن الداخلي والخارجي، يتضمن التقرير النقاط التالية:

أ ـ فور المصادقة على اتفاقية الحكم الذاتي، يتم الاعلان عن وضع نهاية رسمية للانتفاضة.

ب ـ مع انتهاء الحكم العسكري الاسرائيلي تدريجيا، يتم اتخاذ الخطوات لالغاء مختلف اشكال السيطرة العسكرية على الحياة المدنية. وتشكل من اجل ذلك لجنة ثلاثية من قضاة فلسطينيين واسرائيليين وطرف ثالث، وذلك لتقليص او انهاء فترات المحكومية والتحقيق في دعاوى التعذيب وتوفير التعويض المالي لمن يثبت تعذيبه، وذلك من صندوق تموله الحكومة الاسرائيلية واطراف دولية.

ج ـ انسحاب القوات العسكرية من مناطق المدن والقرى.

د ـ حصر المستوطنين في نطاق حدود مستوطناتهم وحل المليشيا التابعة لهم.

هـ ـ انشاء قوة شرطة فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة لحفظ الأمن على الطرقات العامة والمداخل بين "اسرائيل" والاراضي المحتلة، ويتم تدعيمها بقوة مراقبين دوليين.

و ـ انشاء وحدة حراسة فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة خاصة بالمنشآت الحيوية كمحطات ضخ المياه. وكذلك لجنة مشتركة أخرى للنظر في مظاهر التهديد للأمن الداخلي.

ز ـ على المدى القصير ستظل "اسرائيل" تحتفظ بوجود أمني في الاراضي المحتلة، كما يقول التقرير، وفي ضوء ان مثل هذا الوجود سيؤدي الى التصادم مع سلطة الحكم الذاتي، فلابد من وضع اجراءات امنية دقيقة تحدد صلاحيات كل طرف.

١٤ـ هل يحق لقوات الامن الاسرائيلية ان تدخل بيوت الفلسطينيين وتعتقل اشخاصا بتهم أمنية ام يكون ذلك من مهام الشرطة الفلسطينية؟ وهل سيؤدي اندلاع انتفاضة ضد سلطة الحكم الذاتي المؤقت الى تبرير التدخل الاسرائيلي؟ وماهي سلطات "اسرائيل" اذا قام فلسطيني بقتل مستوطن ولم تتخذ سلطة الحكم الذاتي اجراء ضده؟

للاجابة على هذه التساؤلات وغيرها، يقترح التقرير خطة أمنية تتضمن:

أ ـ يخضع الفلسطينيون الذين يدخلون "اسرائيل" للعمل او للزيارة للقانون الاسرائيلي، كما يخضع الاسرائيليون الذين يدخلون الاراضي المحتلة للترتيبات التي تضعها سلطة الحكم الذاتي المؤقت.

ب ـ تكون قوات الامن والشرطة الفلسطينية مسؤولة عن منع اية هجمات على اهداف اسرائيلية داخل منطقة الحكم الذاتي، وتكون "اسرائيل" مسؤولة عن منع الهجمات على أية اهداف فلسطينية. الى جانب تبادل المعلومات عن أية عمليات ارهابية محتملة.

ج ـ ماهي الهويات التي سيحملها الفلسطينيون خلال المرحلة الانتقالية؟ يقول التقرير بانها هويات اسرائيلية يتم استبدالها في نهاية الفترة الانتقالية بهويات صادرة عن سلطة الحكم الذاتي المؤقت.

د ـ فيما يتعلق بالتنقل، يحظر انتقال أي فرد للاستيطان الدائم في الاراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية، وهذا يعني وضع حظر شامل، ليس فقط على الاستيطان اليهودي الجديد، وانما كذلك على عودة فلسطينيي الشتات.

هـ ـ في ضوء أن المرحلة الانتقالية ستكون ديناميكية وذات مراحل متدرجة، يؤكد التقرير على ضرورة النص في الاتفاقية على هذه المراحل من اجل التقليل من المشاكل.

١٥ـ فيما يتعلق بالاقتصاد والموارد يفترض التقرير ان تغيرات كبيرة ستطرأ في مجال الاقتصاد. في

مقدمتها:

أ. التنقل الحر للبضائع بين "اسرائيل" والاراضي المحتلة والاردن .

ب - فتح البنوك التي كانت موجودة في الضفة الغربية سابقا، واحتمال فتح بنوك جديدة مع احتمال الغاء القيود الشاذة بشان الادخار والاقتراض.

ج - البنوك ستلتزم خلال المرحلة الانتقالية بتعليمات بنك "اسرائيل"، ويمكن السماح لها باستعمال العملة الاسرائيلية والعملات الصعبة الأخرى. ويمكن للأفراد من خارج الأراضي المحتلة وكذلك الوكالات، ان تفتح لها حسابات وتودع الأموال في هذه البنوك.

د- فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين العاملين في "اسرائيل"، يشير التقرير الى ضرورة السماح لهم بالمبيت في "اسرائيل" وشمولهم بقوانين العمل الاسرائيلية من حيث الضمان والضرائب.

هـ - كما يشير الى ضرورة تحويل الضرائب المستقطعة منهم الى سلطة الحكم الذاتي المؤقت.

و- يعالج التقرير مسالة العمال الفلسطينيين العاملين في "اسرائيل"، ويفترض ان توقفهم عن العمل في "اسرائيل" سوف يخلق مشاكل كبيرة لسلطة الحكم الذاتي المؤقت مثل: انخفاض الأجور وتفشي البطالة، الأمر الذي قد يؤدي بالعمال الفلسطينيين الى الهجرة من الاراضي المحتلة. من جهة ثانية، فان استمرار العمل سيؤدي الى احتدام التنافس.

ز- لذلك يرى التقرير ضرورة ترك سوق العمل مفتوحة مع العمل على تنمية السوق المحلية لاستيعاب اكبر قدر من العمال الفلسطينيين.

ح - من المفترض ان تتسلم سلطة الحكم الذاتي المؤقت حصة الاراضي المحتلة من الضرائب والرسوم وغيرها.

ط - كما قد تتفاوض على أن تقوم "اسرائيل" بتسديد جميع الضرائب والاستقطاعات العمالية التي جمعتها من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ولم تصرفها. اما شركة كهرباء القدس، فيقترح التقرير ان تتزود بالكهرباء من الاردن. وذلك في ضوء أن اقامة شبكة كهرباء مستقلة خلال المرحلة الانتقالية سيكون مكلفا جدا. كما يوصي بوضع الخطط لتوليد الكهرباء من معامل لتحلية المياه في قطاع غزة.

ي - فيما يتعلق بالمياه، يرى التقرير ضرورة حصول الفلسطينيين على حصة معادلة لما تحصل عليه "اسرائيل" للاستعمال المنزلي، ويقول بأن البعض يرى أن تخصيص ١٠٠م٣ للفرد الفلسطيني، سيضمن المستوى الصحي المقبول .

ك - تقر الدراسة بانه من المتعذر اقامة مشاريع مشتركة في الأراضي المحتلة وتوجيهها للتجارة مع دول الشرق الاوسط، وكذلك وصول نفط الخليج الى "اسرائيل" ما لم تتعهد "اسرائيل" بالانسحاب من الاراضي المحتلة واقامة السلام مع جيرانها.

ل - فيما يتعلق بالارض، يقر التقرير بانه ولأجل أن يكون للحكم الذاتي أي معنى، فمن المفترض أن تسيطر سلطة الحكم الذاتي المؤقت على الأرض خلال المرحلة الانتقالية.

١- يتم تشكيل هيئة مشتركة لتقرير كيفية استخدام الأرض.

٢- وينبغي ان تتوقف "اسرائيل" عن مصادرة وشراء الاراضي وبناء المستوطنات.

٣- يتم تشكيل دائرة فلسطينية لتسجيل الاراضي وتقوم البلديات بالتنسيق مع "اسرائيل" فيما يتعلق باستخدام الأراضي للأغراض السكنية والصناعية والزراعية.

٤- ينبغي ان يتمتع السكان الفلسطينيون باستخدام الأراضي التي توصف بأنها عامة أو اراضي الغائبين، وكذلك القسم الأكبر من الأراضي التي تم اغلاقها لأغراض عسكرية.

٥- بما أن مساحة الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات تقدر بنحو ٨ - ٩٪ من اراضي الضفة، فسيكون بمستطاع الفلسطينيين استخدام مساحات كبيرة من الأرض بدون التاثير على المستوطنين. كما يفترض أن تعاد الميري والموات للسيطرة الفلسطينية.

٦- هكذا يفترض التقرير أنه من غير المتوقع أن توافق "اسرائيل" على سيطرة سلطة الحكم الذاتي المؤقت على الارض سيطرة كاملة، فهو يرى ان البديل

هو تشكيل هيئة مشتركة لادارة الاراضي خلال هذه المرحلة الانتقالية.

*** الوضع النهائي:**

لقد وضع هذا التقرير على أساس عدم التعامل مع فرضية بقاء الاراضي المحتلة تحت السيطرة الاسرائيلية، والتعامل مع الاحتمالين الاخرين وهما دولة فلسطينية مستقلة او اتحاد كونفدرالي مع الاردن، منطلقا من حقيقة ان العديد من الخطوات التي ستتخذ في مجال اقامة سلطة الحكم الذاتي المؤقت، ستكون محكومة بالاتفاقية التي سيتم التوصل اليها بشان المرحلة الانتقالية، وهذه الخطوات بحد ذاتها سوف تضع معالم الحل النهائي:

١- فيما يتعلق بمدى السلطة الفلسطينية.

ستغطي هذه السلطة مجالات واسعة في السياسات العامة والخارجية. وستكون سلطتها في مجال الدفاع ضمن الحدود المتفاوض عليها، وذلك سواء كان الحل دولة أم كونفدرالية.

٢- حتى لو اتحدت فلسطين كونفدراليا مع الاردن، فسيكون من حقها الحصول على ضمانات من الامم المتحدة وكذلك على العضوية فيها .

٣- اقرار وضع وحقوق وواجبات المستوطنين الاسرائيليين الذين يختارون البقاء ضمن الأرض الفلسطينية.

٤- فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، يفترض التقرير أن الاحتمال الأقوى هو أن تندمج بالسلطة السيادية الفلسطينية.

٥- يتم اصدار وثيقة بديلة للميثاق الوطني الفلسطيني بشأن اقامة السلطة السيادية الفلسطينية، وبذلك يصبح الميثاق لاغيا قانونيا وواقعيا.

٦- فيما يتعلق بعودة فلسطينيي الشتات:

أ- تقرر السلطة السيادية الفلسطينية عدد اللاجئين الذين سيتم توطينهم في الاقليم الذي تسيطر عليه ومعدلات ذلك وفقا لتوفر الموارد والقدرة الاستيعابية.

ب - قد تعطى الاولوية للاجئين الاكثر معاناة وهم الذين في لبنان، ثم الذين كانوا في الكويت.

ج - اللاجئون الذين حصلوا على المواطنية او حق الاقامة في الأردن قد لا يعودون الا اذا كانوا من سكان الضفة والقطاع سابقا.

د - قد ينتقل بعض الفلسطينيين من الاقليم الفلسطيني الى الاردن في حالة اقامة كونفدرالية.

هـ - يتحتم تنظيم الوضع القانوني للفلسطينيين، الذين سيظلون في الشتات. قد يحصل البعض منهم على حق الاقامة في البلدان المضيفة مع الاحتفاظ بحقهم في زيارة الوطن.

و - ينبغي تشجيع العرب على توفير حقوق الاقامة والمواطنية للاجئين، وتعويض الذين لا يعودون.

٧- يقترح التقرير اصدار جواز سفر فلسطيني قومي يشكل تعبيرا عن الرابطة الرمزية والعاطفية التي تربط ابناء الشعب الفلسطيني.

٨- لا يقدم التقرير افكارا جديدة بشأن القدس، بل يقول بأن التقدم على طريق حل المشاكل الأخرى، سوف يجعل حل مسالة القدس اكثر سهولة.

٩- فيما يتعلق بالمستوطنات، يقترح التقرير ان تتضمن الاتفاقية النهائية بندا ينص على تعهد اسرائيلي باعادة استيعاب المستوطنين داخل "اسرائيل" مع اقرار خضوع من يرغب منهم بالبقاء للسيادة الفلسطينية ويكونون مواطنين مخلصين فيها.

١٠- فيما يتعلق بالمجال الأمني، يردد التقرير ما سبق وطرح كثيرا بشأن الاتفاقيات الامنية بين "اسرائيل" وفلسطين و"اسرائيل" والاردن.

١١- فيما يتعلق بالوجود العسكري الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية، يتبنى التقرير فكرة تقلص هذا الوجود الى موقع أو موقعين، واستئجار هذه المواقع لفترات محددة، لضمان عدم خضوع هذه المواقع للسيادة الاسرائيلية.

١٢- كما يركز على الضعف الاستراتيجي والجيوستراتيجي للكيان الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب الحصول على ضمانات بعدم الاعتداء عليه واعادة احتلاله من قبل "اسرائيل".

١٣- في المجال الاقتصادي يحبذ التقرير فكرة البنيلوكس■

تتمة رأينا

شعبنا، يدخلون في تصنيف العرب الاسرائيليين، ويعامل اهالي القدس، بعد اعلان ضمها واعتبارها العاصمة الابدية لدولة الكيان الصهيوني، باعتبارهم مقيمين.

اما شعبنا في الضفة والقطاع فهم الفلسطينيون، الذين يعيشون على جزء من ارض "اسرائيل الكبرى"، والذين يمكن منحهم الحكم الاداري الذاتي. وفيما يتعلق بشعبنا الفلسطيني في الشتات فهم عرب لاجئون، تقع مهمة استيعابهم وتوطينهم على الدول العربية.

وتمتد محاولات العدو الصهيوني لتمزيق الوحدة الوطنية الى التفاصيل ودق الاسافين بين الفصائل والعشائر والقرى.

وقد حاول العدو الصهيوني التركيز بشكل واضح على التفرقة بين الداخل والخارج بعد اندلاع الانتفاضة، وساهمت الادارة الامريكية في المحاولة لاحداث الشرخ بين الداخل والخارج، وصاغت شروطها لعقد مؤتمر مدريد انطلاقا من استمرارها في المحاولة، وانسجاما مع الاستراتيجية الامريكية، التي نص عليها تقرير (البناء من اجل السلام)، حيث جاء فيه ما نصه (فالانتفاضة قد تكون افرزت حركة سياسية ديناميكية هناك، يمكن لها اذا تم تفهمها وتشجيعها، ان تفرز قيادة فلسطينية من نوع جديد، قيادة صادقة في التزامها بالصلح مع اسرائيل). وجاءت لحظات تطبيق الخطة التآمرية قبل واثناء وبعد مؤتمر مدريد، حيث كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني ينص على تشكيل الوفد من الخارج والداخل بما فيه القدس، ومن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولكن شروط مدريد المجحفة فرضت تشكيل الوفد من الارض المحتلة باستثناء القدس وفي اطار وفد اردني مشترك. وقد ظن الصهاينة والامبرياليين انهم يستطيعون التلاعب بالضمائر الفلسطينية بالترغيب والترهيب، ولكن الاصالة الفلسطينية التي تميز بها شعبنا العظيم، بدت واضحة من تصرفات قيادات شعبنا في الارض المحتلة، الذين يؤكدون في تصرفاتهم ومواقفهم اليومية، ان الوحدة الوطنية لم تعد مجرد وحدة فصائل الثورة فحسب، وانما هي وحدة الداخل والخارج، وحدة عضوية تشكل القدس فيها موقع القلب. ولهذا فان القيادة الفلسطينية وتاكيدا منها على تعزيز وحدة الداخل والخارج وضرورة جعل موضوع القدس على سلم الأولويات، ركزت في تقريرها للمجلس على موضوع تطبيق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة بشان استكمال عضويته من ابناء شعبنا الفلسطيني داخل الوطن المحتل، وفي ضوء ضرورة تعزيز التمثيل والمشاركة الشاملة لشعبنا في الداخل والخارج. كما ركزت على موضوع القدس والمحاولات الاسرائيلية المستمرة لتغييبه، بهدف الفصل بين القدس وبقية الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك في الوقت الذي يواصل فيه الكيان الصهيوني ممارسته التوسعية والاستيطانية لتغيير معالم المدينة المقدسة الدينية والسكانية والحضارية ولتهويد المدينة المقدسة.

اننا ندرك جيدا ان الانتخابات العامة داخل الارض المحتلة، وتحت ظروف اشراف دولي، وفي غياب سلطة الاحتلال وتاثيرها، وبهدف اجراء انتخابات سياسية تشريعية، تشكل استكمالا للمجلس الوطني الفلسطيني وتكاملا لعضوية في الداخل والخارج هي الشكل الامثل.. ولكن تعنت العدو الصهيوني ورفضه اجراء انتخابات سياسية تشريعية عامة داخل الارض المحتلة، وتحت الظروف والشروط الدولية المناسبة، تفرض علينا المبادرة الى استكمال شروط التكامل الضرورية للمجلس الوطني الفلسطيني، باعضائه من الداخل والخارج، وعلى نفس القواعد والاسس، وبالتشاور الضروري مع ابناء شعبنا ومؤسساته وشخصياته الوطنية، داخل الوطن المحتل لوضع قرار المجلس الوطني الفلسطيني موضع التنفيذ في الوقت المناسب، بما يخدم صيانة اهدافنا الوطنية، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه، ودون تدخل خارجي.

ان التعددية السياسية والتباين في وجهات النظر بين فصائل الثورة الفلسطينية، كانت ولا تزال احدى المظاهر الفلسطينية المميزة. والتي فاخرنا بها وتفاخرنا يوم استطعنا صيانة الديمقراطية في غابة البنادق. لقد تعززت مسيرة الديمقراطية وتجذرت عبر النضال المشترك ضد العدو الصهيوني، والذي شاركت فيه كل فصائل وقوى وفعاليات شعبنا الفلسطيني منذ الانطلاقة، وعبر مراحل الثورات الشعبية المسلحة عبورا واستمرارا في الانتفاضة المباركة الجبارة، والمقاومة العنيدة والكفاح المسلح والجهاد الصادق. وكل هذا يفرض علينا الاستمرار بتمسكنا بهذا النهج الثوري السليم الذي يدين كل لجوء

الى العنف والاقتتال بين الاخوة والاشقاء ورفاق النضال، ويؤكد ان وحدتنا الوطنية هي مصدر قوتنا الجبارة. فبوحدة الصف للدفاع، ووحدة الهدف للهجوم، نضمن لشعبنا الصمود والانتصار.

ان تعزيز الوحدة الوطنية، يتطلب من الجميع الالتزام بقواعد واصول العمل الديمقراطي على الساحة الفلسطينية. واذا كان العدو الصهيوني في مخططاته، يركز على الفصل والتجزئة بين الداخل والخارج، ويحاول عبثا خلق قيادات بديلة للقيادة الشرعية في الخارج، فان هناك محاولات اخرى تستهدف ضرب وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعمل على خلق قيادات بديلة لها وتحاول الفصل بين اطار المنظمة وخارجه. وهنا لابد لنا، ومن موقع حركتنا التي تتحمل المسؤولية الاساسية في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ان نؤكد على موقفنا الثابت والحازم من الوحدة الوطنية الشاملة لكل قوى الشعب الفلسطيني. ونجدد ونؤكد باستمرار على دعوتنا للحوار الوطني الشامل، ومع الجميع وعلى اسس ديمقراطية تبدأ من فلسطين الشعب والقضية، وتنتهي لمصلحة الاهداف الفلسطينية، وتحقيق الطموحات والمتطلبات التي ناضل شعبنا الفلسطيني العظيم من اجل انجازها.

لقد شكلت مسيرة التسوية الراهنة منذ بدايتها مرحلة هامة في تاريخنا النضالي. فالاحداث التي سبقتها والتي ادت الى الوصول اليها بالمواصفات، التي استطاعت الامبريالية الامريكية، ان تصنعها لم تكن احداثا عادية. لقد جاء مؤتمر مدريد نتيجة لانتهاء حربين من اكبر حروب العصر. حرب الخليج والحرب الباردة. وكانت امريكا وحليفها الكيان الصهيوني في موقع المنتصر، الذي يريد ان يفرض شروط الاستسلام على منظمتنا وشعبنا. وقد كانت العزلة التي حاولت هذه القوى فرضها علينا تساهم جنبا الى جنب مع ضغوط حلف حفر الباطن من اجل افقاد منظمة التحرير الفلسطينية دورها الطبيعي كحركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني. في حين كانت الولايات المتحدة تعمل جاهدة لاعادة الاعتبار للحركة الصهيونية وتحاول ان تفرض على العالم الاعتراف بها قسرا، كحركة تحرر وطني للشعب اليهودي على حد التعابير الامريكية.. لقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، ان تجمع بين التمسك بموقفها المبدئي من حرب الخليج، وان تحطم قيود العزلة اعتمادا على التفاف جماهير شعبنا الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها حولها، وتعزيزها للوحدة الوطنية بموقفها الصلب المتماسك. مما اعطى للمنظمة القدرة على الصمود والتصدي من جديد. وجاء انعقاد الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني ليتجاوز كل محاولات الحصار والعزلة، وليفرض على خارطة الامر الواقع حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لا يمكن تجاوزها او القفز عنها. لقد ادرك بيكر ان الشخصيات الوطنية والقيادات الفلسطينية داخل الارض المحتلة، لا يمكن ان تلتقي وتتحاور معه، الا اذا كان ذلك بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، وفي اي بقعة من بقاع الشتات. وقد رفضت كل الشخصيات الوطنية داخل الارض الفلسطينية المحتلة الالتقاء بالوزير بيكر، الا عندما اكدت له العنوان الصحيح الذي يعطيها القرار بان تلتقي به او لا تلتقي.

لقد فرضت مرحلة مدريد شروطها المجحفة في ظل نتائج حرب الخليج والحرب الباردة، وكان الممر الاجباري الذي عبرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية، يقوم على اساس وقاعدة تقليل الخسائر وتحسين الشروط، وكان هذا يتطلب دورا واضحا للمعارضة الفلسطينية التي تنبع من داخل الاطر في منظمة التحرير الفلسطينية. والتي تشكل تكامل العقل والوجدان، بحيث تصان الثوابت ولا تخترق الخطوط الحمراء وبحيث تبقى الوحدة الوطنية متجسدة داخل المنظمة لتستطيع فرض شروطها الوطنية المنسجمة مع قرارات مجلسيها الوطني والمركزي، ويكون التمثيل الفلسطيني في كلا مساري التفاوض الثنائي والمتعدد شاملا من الخارج والداخل بما فيه القدس. وان تستأنف الولايات المتحدة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والقادر على صيانة الهوية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني، وتجسيد الكيانية الفلسطينية وتحقيق الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

الانتفاضة تتجدد في المظاهرة

(١)

كلما تضيق... وجّه وجهك شطر الناس في بلادي، تسمع نبض الأيادي السمر، وهي تبني الحياة من بين بقايا الحجارة وبنادق الغزاة..

وجّه وجهك.. صوب الناس، ترى الأم تهرع لابنها السجين في سيل المظاهرة.. وتسمع من كل صوب نشيد الله اكبر والمجد للمقاومة..

(٢)

لا سجن يبقى.. ان كانت يداك في يدي..

لا غزو يبقى.. ان أطلقنا العصافير والعنقاء تتجدد في المظاهرة.. إنْ تسامَيْنا على الجرح، ومشينا حدّنا الماء، وصرخة الشهداء آذان...

لا سجن يبقى.. وتشهد حطين ويشهد آذان الفجر والعصر..

(٣)

لا تزال غزة، تكمل صناعة اللغة، ولا تزال المظاهرة تطلق لسانها للغزاة، ولا زال الهتاف.. يانعا نديّا.. هذي الارض لنا..

وتجيب جنين في صباح اليوم الجديد، المجد للمظاهرة، للحق المتعالي على الجرح وطفا.. للطيبين بناة الوطن الآتي.. وتحد المظاهرة صلاة، وتحتشد الصلاة مظاهرة.

تقول المظاهرة في بلاغها شعبي النص: (نحن الناس أبدا على الطريق) (نحن الناس حدّ المقاومة الأحمر).. وحدودنا (هذه الأرض حيث لا احتلال ولا نواطير له). (نحن الناس منا الابن شهيد.. ومنا الاب شهيد، والابنة والابن مطاردان).. نحن الناس صناع (النشيد)..

ولا تزال غزة في المظاهرة تصعد..

لا تزال جنين في المظاهرة تسعد..

(٤)

في وصف حالتهم، يصنعون الغول.. ويخوّفون أنفسهم والناس به.. في وصف حالتنا، ندقق بالغول بعد أن تزول غشاوة الخوف، فنكتشف ان الغول الحقيقي يتمثل في محاولات اضافتهم لنا..

مرة أخرى في وصف حالتنا.. لا زالت الجموع تحتشد لتتواصل المظاهرة حتى النصر.

(٥)

أبشع من الخوف.. الاستكانة له..

أبشع من الاحتلال.. عدم المسير الى المقاومة..

أبشع من الجوع.. ان لا تحمل سيفك وتقتله..

يظل وطني، سر الحكاية والمشوار.. وأنت يا ابن بلادي، ليظل خطوك له حتى تتقشع كل الغلالات.. وخصوصا غلالة الاحتلال البغيض.

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص . ب . 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 767599